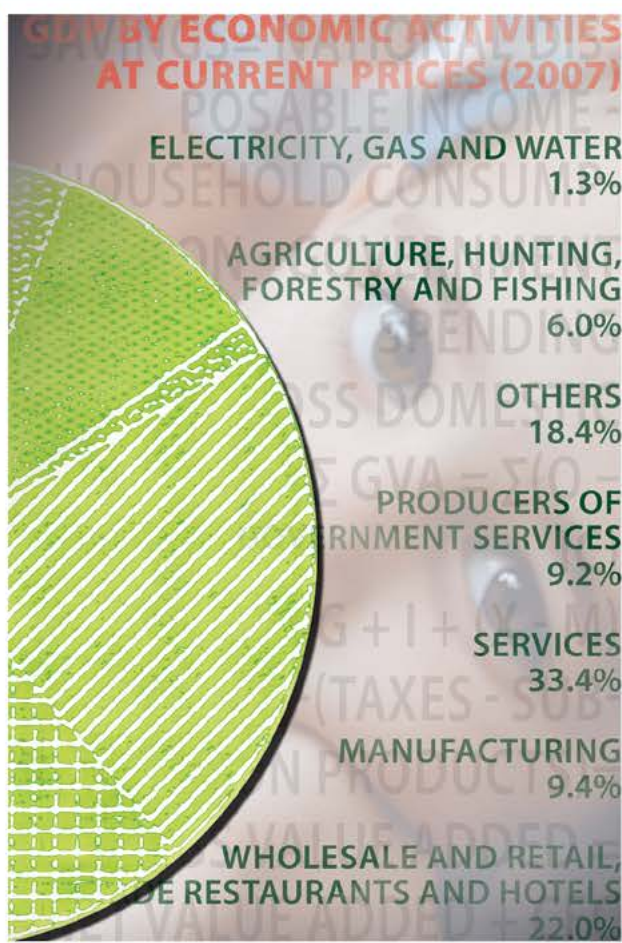


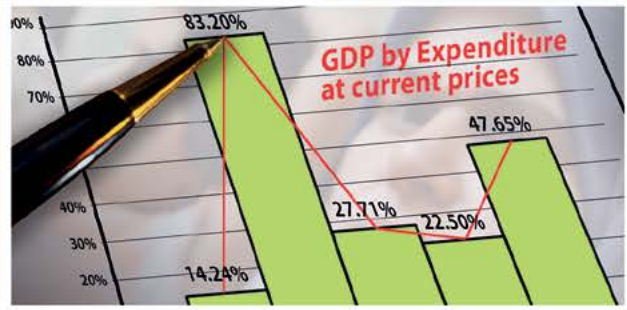
# الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا

## المصادر والوسائل المعتمدة



**GROSS DOMESTIC PRODUCT EXPENDITURE AT CURRENT PRICES**

	2006	2007	2008
Compensation of employees	165.1	46.0	4,775.1
Operating surplus	26.4	46.0	15,964.8
Consumption of fixed capital	3,529.3	23,185.1	2,282.8
Indirect taxes	8,730.5	3,366.5	208.4
Less: subsidies	1,909.0	165.1	208.4
GDP at market price	1,909.0	9,987.0	208.4
Government expenditure	65.8	46.0	46.0



الاسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا  
المصادر والوسائل المعتمدة



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/SD/2011/10  
20 December 2011  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا  
المصادر والوسائل المعتمدة



الأمم المتحدة  
نيويورك، 2011

## كلمة شكر

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة في إطار العمل على تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج ونشر بيانات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة، وتحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية من خلال الالتزام بالمعايير والتوصيات الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض وتقييم المصادر الأساسية للبيانات التي يتم على أساسها تجميع مختلف الإحصاءات الاقتصادية الضرورية لإعداد الحسابات القومية في منطقة الإسكوا. وقد استند هذا التقييم إلى المعلومات التي تم استيفاؤها من خلال استبيان خاص أعدته شعبة الإحصاء في الإسكوا وتم تعميمه على البلدان الأعضاء في تموز/يوليو 2011. وتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة حول نقاط هامة يمكن من خلالها إجراء تقييم عام لوضع المصادر المختلفة للبيانات في بلدان المنطقة.

وقد أعد هذه الدراسة فريق الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاء في الإسكوا المؤلف من وفاء أبو الحسن، وعمر هاكوز، وماجد سكيبي، بالاشتراك مع خبيرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السيدة أمينة خصيب. ويود فريق العمل تقديم الشكر إلى جميع نقاط الارتكاز للحسابات القومية في مكاتب الإحصاء الوطنية على تعاونهم في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة.



## المحتويات

### الصفحة

ج	كلمة شكر
1	مقدمة

### الفصل

4	أولاً- المصادر الأساسية لتقديرات الحسابات القومية
4	ألف- أهمية المصادر الأساسية
6	باء- الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا
8	جيم- المصادر الأساسية للحسابات القومية
21	ثانياً- المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل
21	ألف- أهمية الإحصاءات القصيرة الأجل
22	باء- تحديد مجموعة الإحصاءات القصيرة الأجل المناسبة لبلدان الإسكوا
28	ثالثاً- التوصيات

### قائمة الجداول

7	1- نسبة الاعتماد على المصادر الرئيسية للبيانات
12	2- تغطية الأنشطة الاقتصادية
14	3- السجل الإحصائي في بلدان الإسكوا
22	4- الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل
24	5- النسبة المئوية لتنفيذ الحسابات القومية الربعية في منطقة الإسكوا

### قائمة الأشكال

5	1- مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات
7	2- نسبة الاعتماد على مصادر البيانات الأساسية للأنشطة الاقتصادية
12	3- مستوى تغطية الأنشطة الاقتصادية للبلدان التي تتوفر لديها سجلات إحصائية
13	4- بلدان الإسكوا وفق مصدر المعلومات الأساسي للسجل الإحصائي
16	5- دورية تنفيذ المسوح الاقتصادية في بلدان الإسكوا التي أجابت على الاستبيان
18	6- المصادر الأساسية للبيانات في بلدان الإسكوا التي أجابت على الاستبيان

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### المرفقات

31	المرفق الأول- استبيان تقييم وضع الحسابات القومية في بلدان الإسكوا.....
38	المرفق الثاني- المعالم الستة لتقييم التطور .....
39	المرفق الثالث- الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل الصادر عن اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.....
30	المصادر .....

## مقدمة

يعتبر تعزيز القدرات الإحصائية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية على الصعيد العالمي من أهم أهداف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، التي أوصت باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2008 كمعيار دولي لتجميع ونشر إحصاءات الحسابات القومية<sup>(1)</sup>. وعلى الصعيد الإقليمي، أعدت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورقة حول تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا تضمنت عناصر من استراتيجية إقليمية في مجال الإحصاء، قدمتها إلى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين (نيويورك، 22-25 شباط/فبراير 2011) أكدت فيها أهمية الحسابات القومية كأولوية لكل بلدان المنطقة<sup>(2)</sup>. وحرصاً منها على تقييم ودعم الخطوات المتخذة لتحقيق جودة عالية للإحصاءات الاقتصادية التي تعتبر الرافد الأساسي لبيانات الحسابات القومية، أجرت الإسكوا خلال عام 2011 مسحاً حول الإحصاءات الاقتصادية لاستكشاف الجوانب المتعلقة بتوافرها ومستوى جودتها المتوخاة من البلدان أثناء قيامها بتجميع هذه الحسابات. كما هدف المسح إلى تقييم الوضع الحالي في البلدان الأعضاء من ناحية قدرة الأجهزة الإحصائية على توفير الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وإحصاءات الحسابات القومية وفقاً للمعايير والمنهجيات والممارسات المتفق عليها دولياً نظراً لأهميتها في صنع السياسات واتخاذ القرارات.

وقد نفذ المسح من خلال استبيان تم توزيعه على البلدان الأعضاء خلال اجتماع فريق الخبراء حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية (عمان، 12-14 تموز/يوليو 2011). وتضمن الاستبيان أسئلة حول مصادر بيانات الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، مع التركيز على البيانات المصدرية كالسجل الإحصائي والمسوح الاقتصادية وإحصاءات الأسعار وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. كما تضمن أسئلة حول آليات التنفيذ والوسائل المتبعة في إعداد الحسابات القومية ومدى تطبيقها تماشياً مع توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993 (ترد استمارة الاستبيان في المرفق الأول لهذه الدراسة).

وشمل الاستبيان أسئلة متخصصة حول مدى تطبيق لنظام الحسابات القومية، والتغطية الإحصائية، ومصادر البيانات، والمنهجيات والأساليب المستخدمة في إعداد التقديرات، بالإضافة إلى المعوقات والتحديات التي تواجه البلدان أثناء تطبيقها لنظام الحسابات القومية وخاصة في مجال الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وتلقت الإسكوا ردوداً من عشرة بلدان من أصل البلدان الأعضاء البالغ عددها أربعة عشر بلداً. وقد تضمنت الردود إجابات واضحة على جميع الأسئلة والاستفسارات الواردة في الاستبيان أعدها خبراء الحسابات القومية في تلك البلدان. وتعرض هذه الدراسة للنتائج التي أظهرها تحليل الردود المستوفاة والتي توضح المصادر التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء لاستيفاء بيانات الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، مما يساعد في وضع الخطوات المستقبلية على المستوى الإقليمي.

(1) تم إعداد نظام الحسابات القومية لعام 2008، وهو النسخة الخامسة من هذا النظام، برعاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة (الشعبة الإحصائية واللجان الإقليمية). ويمكن الاطلاع على نص نظام الحسابات القومية لعام 2008 على الوصلة التالية: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna2008.asp>.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا (E/CN.3/2011/20).



وتسعى هذه الدراسة إلى دعم دور الأنظمة الإحصائية في مجال تحسين الإحصاءات المختلفة بشكل عام والإحصاءات الاقتصادية بشكل خاص، وذلك من خلال قيام مؤسسة إحصائية ووحدات إحصائية تابعة لها تعمل على توفير إحصاءات رسمية مبنية على أسس علمية دقيقة معدة وفقاً لأحدث التوصيات والمعايير الدولية. ويساهم توفير هذه الإحصاءات في تلبية احتياجات راسمي السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية وسائر المعنيين، بما يؤدي إلى تحسين أداء الوزارات والمؤسسات العامة، خاصة في عملها المتعلق بتوفير البيانات الإحصائية الأساسية، وتحسين مصادر البيانات.

وتعتبر الإحصاءات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية من أهم مكونات النظام الإحصائي، لأنها تعكس صورة واضحة ومفصلة عن الاقتصاد الوطني، وهي تساعد في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة. وهذا ما يؤكد ضرورة رفق الإحصاءات الاقتصادية بالبيانات الأساسية المختلفة، ودعم وتشجيع المصادر المختلفة التي تقوم بتوفير هذه البيانات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مستوى التنسيق بين المصادر المختلفة لضمان اتساق وجودة هذه البيانات حتى تتمكن الأجهزة الإحصائية من إعداد حسابات قومية ذات جودة عالية.

وقد أعدت شعبة الإحصاء في الإسكوا، خلال عام 2009، دراسة عن الحسابات القومية في منطقة الإسكوا: المصادر والأساليب المعتمدة (متوفرة بالإنكليزية فقط)<sup>(3)</sup> تضمنت تقييماً للمصادر والمنهجيات المتبعة في بلدان المنطقة في مجال تطبيق الجوانب المختلفة لنظام الحسابات القومية لعام 1993. واستندت الدراسة إلى استبيان تم توزيعه على البلدان الأعضاء بهدف رصد المستويات التي وصل إليها كل بلد في تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993، والوسائل المتبعة في ذلك، وجمع المعلومات حول ما تم تحقيقه في مجال الانتقال إلى النظام المنقح لعام 2008. وقدمت الدراسة تحليلاً لما وصل إليه كل بلد في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية مع التركيز على مدى الالتزام بما أوصى به من معايير وتصنيفات وقواعد محاسبية. كما عرضت الدراسة المنهجيات والمصادر التي تتبعها البلدان الأعضاء في تنفيذ الجوانب المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي بطرق الإنتاج والإنفاق والدخل والأسعار الجارية والثابتة. وأوضحت الدراسة المعوقات والتحديات التي تواجه البلدان في مختلف مراحل تطبيق نظام الحسابات القومية، واقترحت خطوات يمكن اتخاذها على المديين القصير والمتوسط من أجل تحسين الوضع الراهن لهذه الإحصاءات، وتسريع عملية تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 والانتقال إلى النظام المنقح لعام 2008.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يتوفر لدى البلدان الأعضاء من مصادر بيانات لوضع تقديرات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. كما تهدف إلى إبراز أهمية المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، ومؤشرات الإنذار المبكر الموصى بها دولياً، والتي توفر للبلدان أداة لرصد الوضع الاقتصادي ودورة الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات المستقبلية.

وتتكون الدراسة من ثلاثة فصول، فيتطرق الفصل الأول إلى مصادر البيانات الأساسية المطلوبة لتطبيق نظام الحسابات القومية بشكل خاص والإحصاءات الاقتصادية بشكل عام، وإلى الجوانب المتعلقة بمدى توفر البيانات ودرجة الدقة المطلوب تحقيقها. ويستعرض الفصل التوصيات الدولية في المجالات ذات العلاقة بالسجلات الإحصائية والسجلات الإدارية والمسوح الاقتصادية، والوضع الإقليمي في منطقة الإسكوا استناداً إلى تحليل النتائج التي أسفر عنها المسح الذي أجرته الإسكوا في هذا الخصوص.

ويتناول الفصل الثاني التطورات في مجال المؤشرات القصيرة الأجل من خلال إلقاء الضوء على مدى توفر المجموعة المركزية للمؤشرات القصيرة الأجل والطرق المتبعة للتحقق من جودتها، مع التركيز على الحد الأدنى من المؤشرات الرئيسية الخاصة ببلدان المنطقة والتي تتألف من الأرقام القياسية للإنتاج والأسعار الصناعية وإحصاءات الأسعار، بالإضافة إلى مؤشرات التشغيل والبطالة، وعلى مسائل التوقيت والدورية وطرق التعامل مع المؤشرات في معالجة الموسمية واختلاف دورات العمل.

ويقدم الفصل الثالث توصيات تنسجم مع واقع البلدان الأعضاء يمكن أن تشكل قاعدة تنطلق منها هذه البلدان في تدعيم وتطوير مصادر البيانات المتاحة لديها. وقد صيغت التوصيات انسجاماً مع التوصيات الدولية وأفضل الممارسات المتبعة في المجالات المتعلقة بالسجل التجاري والمسوح الاقتصادية والسجلات الإدارية، بالإضافة إلى المؤشرات القصيرة الأجل ومؤشرات الإنذار المبكر التي تخدم متخذي القرار وصانعي السياسات في استدلال الاتجاه العام للاقتصاد ومراقبة الدورات الاقتصادية.

## أولاً - المصادر الأساسية لتقديرات الحسابات القومية

### ألف - أهمية المصادر الأساسية

يتطلب تطبيق الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية توفير البيانات اللازمة من المصادر الأساسية، وذلك لتقديم صورة شاملة وواضحة عن الاقتصاد وما يتصل به من تدفقات وعمليات.

وكان الفريق العامل المشترك المعني بالحسابات القومية قد اقترح خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الإحصائية (6-9 آذار/مارس 2001)، إجراء تقييم أفضل وأشمل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 1993<sup>(4)</sup>، وذلك من خلال تحديد معيار مرجعي يطلق عليه "مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات". كما دعا الفريق العامل المشترك إلى تقييم مجموعة البيانات تلك استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالحسابات القومية. وتتألف البيانات من ثلاث مجموعات: مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات (MRDS)، ومجموعة البيانات الموصى بها، ومجموعة البيانات المرغوبة (انظر الشكل 1).

وحدد الفريق العامل ستة معالم لتقييم التطور في تطبيق الحسابات القومية استناداً إلى التوصيات الدولية، ووفقاً لتوجيهات نظام الحسابات القومية لعام 1993 (انظر المرفق الثاني). وتوفر معالم التقييم تدرجاً واضحاً لتقييم عملية تطبيق الحسابات القومية، كما تؤسس للخطوات التي تسبق عملية التنفيذ فيما يتعلق بتوفير البيانات الأساسية، وذلك بالمقارنة مع استخدام مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات كوسيلة لتقييم درجة تطبيق الحسابات القومية.

كما تم إقرار البيانات الأساسية الواجب توافرها في مرحلة ما قبل التنفيذ وهي:

- بيانات الإنتاج، والاستهلاك، والمبيعات، والاستثمار، والصادرات والواردات؛
- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج؛
- بيانات ميزان المدفوعات وحساب السلع والخدمات؛
- إحصاءات المالية والتأمين.

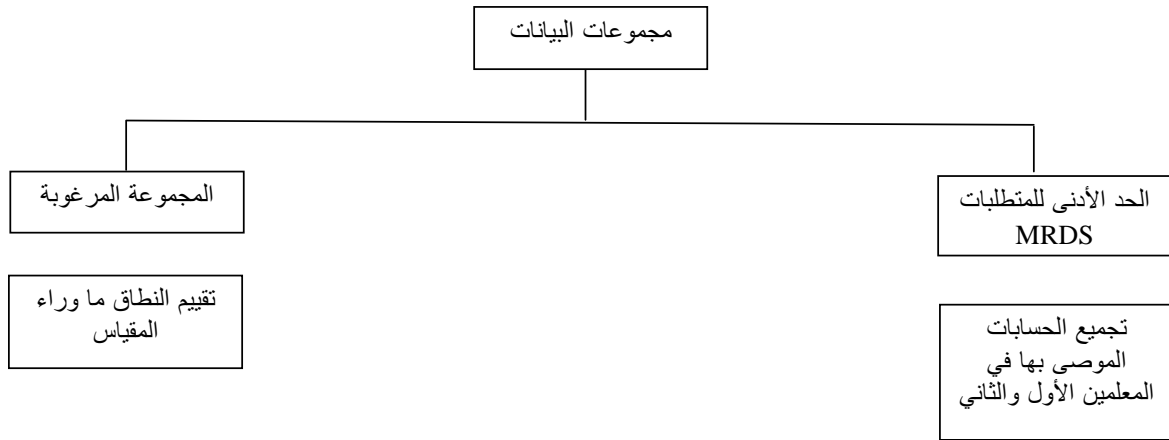
وتعتبر هذه البيانات الأداة الأساسية للمعلم الأول المتمثل في توفير المؤشرات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حسب طريقتي الإنتاج والإنفاق. ويتمثل المعلم الثاني في إنتاج مؤشرات الدخل القومي الإجمالي، بينما يتمثل المعلم الثالث في توفير الحسابات على مستوى القطاعات المؤسسية من حيث الخطوات الأولية (حسابات الإنتاج لجميع القطاعات المؤسسية، وحسابات توليد وتخصيص الدخل الأولي، وحسابات التوزيع الثانوي للدخل واستخداماته، بالإضافة إلى الحساب الرأسمالي والمالي لقطاع الحكومة عموماً). ويتمثل المعلم الرابع في تطبيق الحسابات على مستوى القطاعات المؤسسية من حيث الخطوات المتوسطة (حسابات توليد وتخصيص الدخل الأولي، وحساب التوزيع الثانوي للدخل، وحساب استخدام الدخل، والحساب الرأسمالي لجميع القطاعات المؤسسية بخلاف قطاع الحكومة). ويتمثل المعلم الخامس في العمليات الأخيرة للقطاعات المؤسسية من حيث تنفيذ الحساب المالي لجميع هذه القطاعات

(4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 1993 (E/CN.3/2001/8).

بخلاف قطاع الحكومة، في حين يتمثل المعلم السادس في تطبيق حساب التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية على مستوى القطاعات المؤسسية.

ويتطلب تحقيق معالم تقييم التطور في بلدان منطقة الإسكوا معالجة مواطن الضعف المتمثلة في نقص عدد الموظفين المؤهلين، وضعف استخدام التقنيات الإحصائية، والنقص في مصادر البيانات، والمشاكل في اتباع التصنيفات الموصى بها، وعدم وجود برامج شاملة لجمع البيانات، والمشاكل في السجل التجاري الإحصائي.

### الشكل 1 - مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات



وبالتالي يمكن تقسيم البيانات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق التطبيق الأمثل للحسابات، إلى فئتين أساسيتين<sup>(5)</sup>:

1- البيانات الإحصائية: وهي البيانات التي توفرها جهات تابعة للقطاع العام متمثلة في الأجهزة الإحصائية الوطنية، أو توفرها مؤسسات القطاع الخاص. ويتم توفير البيانات من خلال تنفيذ تعدادات اقتصادية وسكانية وزراعية، أو من خلال تنفيذ مسوح ميدانية للمؤسسات/المنشآت، ومسوح لدخل ونفقات الأسر، ومسوح للأسعار، ومسوح للمؤسسات المالية وشركات التأمين ومحلات الصرافة، ومسوح للقوى العاملة، على أن تستند هذه المسوح إلى إطار إحصائي سليم. وتعد هذه البيانات المصدر الأهم لتجميع بيانات الحسابات القومية، وعليه ينبغي أن تناط عملية التخطيط للمسوح الخاصة بتجميع هذه البيانات وتنفيذها بالأجهزة الإحصائية نفسها، وذلك لأنها تمتلك الخبرة والتخصصات اللازمة، ولأنها تضمن سرية هذه الإحصاءات، مما يساهم في توفير هذه البيانات على أسس غير متحيزة.

وفي المقابل، تواجه الأجهزة المسؤولة عن توفير هذه البيانات عقبات تتمثل في محدودية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ المسوح المطلوبة في المجالات الإحصائية المختلفة. وبالإضافة إلى العقبات،

(5) الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2005، الحسابات القومية: مقدمة عملية (ST/ESA/ESA/STAT/SER.F/85).

يشكل تنفيذ المسوح عبئاً إضافياً على المستجوبين، مما يؤدي إلى نسب عالية من عدم الاستجابة وأخطاء في المعاينة.

2- المصادر الإدارية: وهي جهات رسمية لم تنشأ بالأساس لإنتاج بيانات إحصائية، ويكون إنتاج الإحصاءات فيها نشاطاً ثانوياً، كما هو الحال في سلطات الضريبة والوزارات ومؤسسات الحكم المحلي ومصالح الجمارك ومؤسسات الضمان الاجتماعي، إلخ. فالبيانات الإحصائية التي تتوفر من خلال السجلات والبيانات الإدارية تشكل مرجعاً أساسياً للمكاتب الإحصائية، ومن أهم مزايا هذه المصادر أنها توفر تغطية جيدة مع مستويات منخفضة من عدم الاستجابة، وهي قليلة التكاليف ولا تشكل أعباء في الإجابة، وتكون أخطاء المعاينة فيها أقل مما هي عليه في المسوح، كما أن البيانات التي توفرها تخضع لمراجعة السلطات الإدارية. وتعتبر المصادر الإدارية الوسيلة الأمثل للحصول على البيانات نظراً إلى انخفاض تكاليفها مقارنة مع تكاليف تنفيذ المسوح الميدانية والتعدادات، ولا سيما في ضوء انخفاض الدعم المخصص لتنفيذ المسوح لدى الأجهزة الإحصائية.

ولذلك، يزداد اعتماد غالبية البلدان على السجلات الإدارية أكثر من غيرها من الطرق الإحصائية للحصول على بيانات تخدم أهداف الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية، وذلك بتغطية أفضل ومعدلات إجابة أعلى وتكلفة أقل. ويتطلب هذا الأمر تنسيق الجهود مع الجهات الرسمية المزودة للسجلات الإدارية في محاولة لمواءمة التعاريف والتصنيفات المستخدمة، وذلك بسبب احتمال وجود تناقض بين المفاهيم الإدارية والإحصائية، واحتمال ضعف التكامل مع بيانات أخرى. كما أنه من الضروري التنسيق مع هذه المصادر لضمان الحصول على البيانات بالدورية المناسبة لتنفيذ الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية.

وتتمثل البيانات الأساسية لأي بلد في البيانات التي توفرها المسوح الميدانية والبيانات الإدارية، إضافة إلى بيانات مقدرة وفقاً لأساليب إحصائية كأسلوب التدفق السلعي. وقد تستخدم غالبية البلدان المزج ما بين المسوح الميدانية والسجلات الإدارية.

## باء- الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا

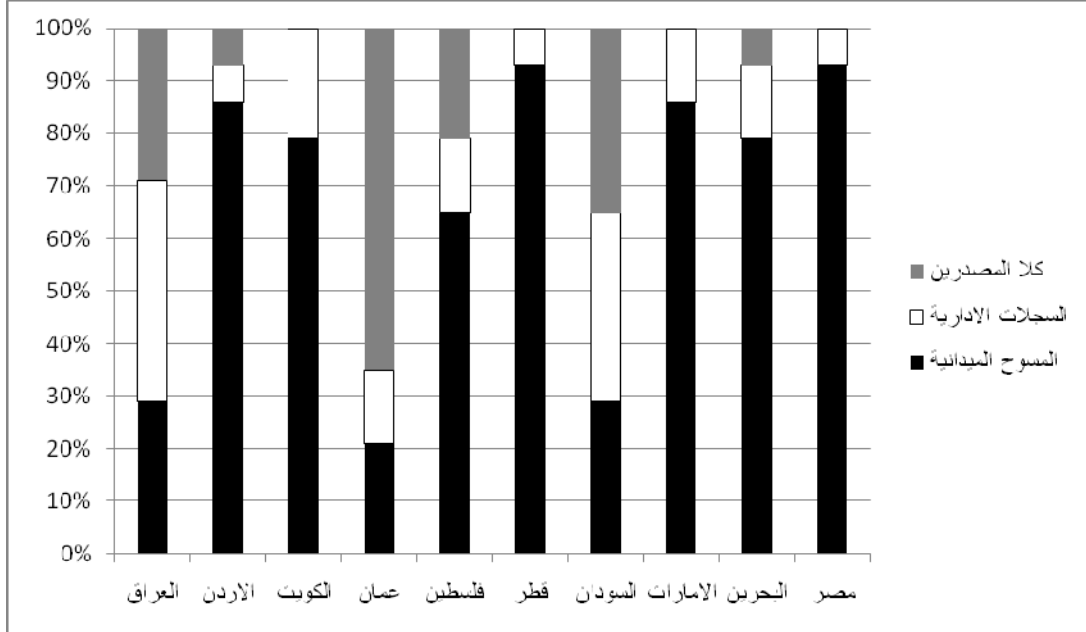
أشارت نتائج تحليل ردود البلدان الأعضاء في الإسكوا على الاستبيان<sup>(6)</sup> إلى أن 66 في المائة من هذه البلدان تعتمد على المسوح الميدانية كمصدر أساسي للبيانات لدى إعداد التقديرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، بينما بلغت نسبة الاعتماد على السجلات الإدارية 16 في المائة، في حين يعتمد حوالي 18 في المائة على الجمع بين المسوح الميدانية والسجلات الإدارية، وقد يعود ذلك إلى اختلاف المصادر المستخدمة وفقاً لكل نشاط اقتصادي.

فالبلدان التي تعتمد على المسوح الميدانية للحصول على بيانات الأنشطة الاقتصادية هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، في حين يعتمد العراق على السجلات الإدارية بشكل أساسي، وتمزج عمان والسودان ما بين المسوح الميدانية والسجلات الإدارية.

---

(6) عشرة بلدان استوفت الاستبيان وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر.

الشكل 2- نسبة الاعتماد على مصادر البيانات الأساسية للأنشطة الاقتصادية



ويوضح الجدول 1 توزيع البلدان وفقاً لطبيعة المصادر الأساسية للبيانات وبحسب النشاط الاقتصادي، كما يبين أن طبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية تستلزم الاعتماد على مصادر معينة دون غيرها، فعلى سبيل المثال، لا تستدعي الخدمات الحكومية العامة إجراء مسح ميدانية لأنها تعتمد على السجلات الرسمية.

الجدول 1- الاعتماد على المصادر الرئيسية للبيانات (بالنسبة المئوية)

النشاط	مسوح ميدانية	بيانات إدارية	مسوح ميدانية وبيانات إدارية	كل المصادر المذكورة
أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني وصيد الأسماك	40	30	20	10
الصناعات الاستخراجية	50	-	40	10
الصناعات التحويلية	70	-	20	10
التشييد والبناء	60	-	30	10
الكهرباء والمياه	20	40	40	-
التجارة الداخلية	60	-	40	-
النقل البري (بضائع وركاب)	50	10	40	-
الخدمات المالية	70	10	20	-
خدمات الأعمال	80	-	20	-
الخدمات الشخصية والترفيهية	60	10	30	-
خدمات الحكومة العامة	-	90	10	-

التعليم	40	20	40
الصحة	40	20	40
المساكن التي يقطنها مالكوها	30	10	60

### جيم - المصادر الأساسية للحسابات القومية

#### 1- السجلات التجارية والسجل التجاري الإحصائي

السجل التجاري الإحصائي هو تسجيل شامل لكافة المؤسسات والوحدات الفاعلة في الاقتصاد المحلي، أي التي تمارس أنشطة اقتصادية تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الوحدات القانونية العاملة في المجال الاقتصادي. ويتم تكوين هذا السجل من خلال تجميع السجلات التجارية الإدارية التي تنظمها جهات حكومية مختلفة ولغايات تنظيمية في معظم الأحوال<sup>(7)</sup>. وفي هذا المجال، من الضروري التمييز بين المنشآت والمؤسسات، فالمؤسسة كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى. وبالتالي، تتوفر لديها حسابات كاملة للأرباح والخسائر وتعد ميزانية عمومية عن أصولها وخصومها في نهاية العام، بما يشمل نشاطها الاقتصادي أو مجموعة الأنشطة الاقتصادية (المنشآت) التي تزاولها.

أما المنشأة فهي مؤسسة، أو جزء منها، تنتج بشكل أساسي مجموعة واحدة من السلع (مع احتمال أن يكون لديها إنتاج من قبل أنشطة ثانوية، على أن يحقق النشاط الرئيسي فيها غالبية القيمة المضافة). وتهدف تجزئة الوحدة المؤسسية إلى عدة مؤسسات إلى إنشاء وحدات إحصائية أكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية. ويتم التمييز بين المؤسسات والمنشآت لأن المؤسسة هي الوحدة الإحصائية التي تبنى عليها جميع الحسابات الجارية والتراكمية حسب القطاعات المؤسسية. أما المنشآت فهي الوحدات الإحصائية التي تبنى عليها التقديرات المتعلقة بالإنتاج والتكوين الرأسمالي والعمالة، وبالتالي فوجود سجل تجاري شامل للمنشآت فقط دون ربطها بالمؤسسات التي تملكها يجعل تطبيق نظام الحسابات القومية عملية صعبة، خصوصاً إذا كان المطلوب إعداد الحسابات المختلفة حسب القطاعات المؤسسية.

ويوفر السجل التجاري الإحصائي أداة فاعلة لتنفيذ المسوح الاقتصادية من خلال توفير الأطر الإحصائية الملائمة لسحب العينات. وبالتالي، من الضروري أن يحتوي السجل التجاري على معلومات حول المنشآت والمؤسسات تشمل الاسم وطبيعة النشاط وحجم العمالة وغيرها من المتغيرات الهامة. وبذلك، يلعب السجل التجاري دوراً مركزياً في عمليات تنظيم المسوح التي تساهم في إنتاج مؤشرات وإحصاءات اقتصادية بجودة عالية، ويجنب السجل التجاري الإحصائي الشامل المسوح الاقتصادية مشكلة التداخل من خلال التنظيم الأمثل لعملية سحب العينات وبالتالي تقليل التكلفة والعبء على المنشآت المستجوبة.

#### (أ) التوصيات الدولية والممارسات الفضلى

عند الحديث عن السجل التجاري، من الضروري التمييز بين السجلات الإدارية المتوفرة لدى المؤسسات المختلفة والسجل التجاري الذي يجمع كافة المعلومات والسجلات من المؤسسات المختلفة ضمن سجل مركزي شامل، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود بين الجهات المختلفة للحوول دون تكرار المعلومات.

ECLAC. 2003. *Statistical Business Registers Based on Administrative Records* (LC/L.1892 (CEA.2003/7)); and (7)

EUROSTAT. 2010. *Business registers: Recommendations manual*. European Commission.

وبالتالي، لا بد أن يكون تنظيم السجل وإعداده بإشراف جهة مركزية واحدة، والتي تكون عادة الجهاز الإحصائي، لتأسيس السجل التجاري كمرجع أساسي لتسجيل الوحدات الفاعلة في الاقتصاد. إن بناء السجل التجاري لأغراض إحصائية ليس بالعملية السهلة، حيث أوضحت التجارب الدولية أن بناءه استغرق وقتاً طويلاً في البلدان التي اعتمدته، وأن التحدي الأكبر تجلّى في الحفاظ على هذا السجل وتحديثه باستمرار من خلال استمرار تدفق المعلومات من مصادر مختلفة أهمها السجلات الإدارية مع مراعاة الاتساق فيما بين هذه المصادر بما يضمن تكوين سجل تجاري شامل وخالٍ من الازدواجية. ولضمان التحديث بشكل أمثل من خلال السجلات الإدارية، من الضروري أن توفر هذه السجلات التدفق المنتظم للمعلومات، وذلك لا يتم إلا في وجود تشريع أو اتفاق مؤسسي يحدد دورية توفير هذه المعلومات.

ويجب أن يضمن تحديث السجل التجاري تسجيل جميع التغيرات، وخاصة ما يتعلق بالمنشآت الجديدة والمنشآت التي تم إغلاقها وتلك التي غيرت أنشطتها، والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالعنوان والنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال بيانات تعريفية موحدة تشمل اسم وعنوان المنشأة وحجمها ونشاطها الاقتصادي.

ومن أهم المتغيرات الواجب توفرها في السجل التجاري<sup>(8)</sup>:

- **الرقم التعريفي:** يهدف إلى التعريف بالوحدة المؤسسية وربطها بوحدات أخرى في السجل التجاري والسجلات الإدارية أو المصادر الإحصائية الأخرى. ويتم تحديثه تبعاً للتغيرات التي تحدث على السجلات الإدارية. كما يسهل هذا الرقم على المؤسسة الربط ما بين الجهات المختلفة التي توفر معلومات للمؤسسة ذاتها (كأن يتم ربط رقم المؤسسة في السجل التجاري مع رقمها الضريبي في وزارة المالية ورقم التسجيل في وزارة الاقتصاد)؛
- **الرقم الضريبي:** تستخدم غالبية البلدان هذا الرقم في التعريف بالمنشأة، وللاستفادة من بيانات الضرائب لأغراض السجلات التجارية وللربط مع الوحدات والمعلومات الأخرى في السجلات المختلفة؛
- **اسم المنشأة:** يشمل اسم المنشأة وعنوانها بما فيه الرقم البريدي ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني، مما يمكن من التواصل إلكترونياً مع هذه المنشأة للحصول على المعلومات. ويتم الحصول على اسم المنشأة من السجلات الإدارية وبشكل أساسي السجلات التجارية والمسوح الاقتصادية والغرف التجارية. وتسهل المعلومات الخاصة باسم المنشأة وعنوانها إجراء عمليات التحديث والربط في حال كان الرقم التعريفي غير واضح؛
- **النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)<sup>(9)</sup>:** من خلال معرفة النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة يمكن اختيار طبقات المسوح المختلفة وتنفيذ الإحصاءات المستندة على العينات المساحية؛

(8) EUROSTAT, 2010.

(9) الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2010، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح 4

(ST/ESA/STAT/SER.M/4/Rev.4).



- **أعداد العاملين حسب الخصائص المختلفة كالجنس وطبيعة العمل:** يساعد توفير البيانات عن أعداد العاملين على تقسيم عينة المسح الميداني إلى طبقات إحصائية متجانسة مما يزيد من جودة المسح ودرجة التمثيل. كما أن هذه البيانات ضرورية لتنفيذ الإحصاءات المستندة إلى المسوح المكانية التي يعتبر السجل التجاري المصدر الأمثل لما تستلزمه من معلومات؛
- **الملكية القانونية أو الكيان القانوني للمنشأة أو المؤسسة:** وهو ضروري لاختيار الطبقات التي ستسحب وفقها العينات الإحصائية التي سيتم مسحها، كما يساهم في تعريف المنشآت والمؤسسات حسب القطاعات المؤسسية الخاصة بها. ويتم الحصول على هذه المعلومات من خلال السجلات الإدارية أو المسوح؛

- **سنة التأسيس:** وهي ضرورية لتحديث السجل التجاري ولتنفيذ المسوح؛

- **حجم المبيعات:** في بعض الأنشطة الاقتصادية كالأنشطة الخدمائية وتجارة الجملة والتجزئة، لا يكون من السهل تحديد الطبقات بناء على حجم العاملين لأن أعداد العاملين قد لا تكون مقياساً لقيمة الإنتاج في تلك الأنشطة، وبالتالي من الضروري الحصول على مؤشرات عن حجم المنشأة من خلال حجم المبيعات. ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمبيعات من المصادر المالية (كضريبة الدخل أو العائدات من ضريبة القيمة المضافة) أو من المسوح المختلفة.

ويتطلب بناء السجل التجاري تنسيقاً فاعلاً بين المؤسسات التي لها علاقة بالمنشآت، وذلك لأن عملية تسجيل الوحدات الاقتصادية تتقاطع بين عدة وزارات رسمية ومؤسسات إدارية وحكومية. كما يجب أن يكون متسقاً ومتماشياً مع المتطلبات والمعايير الدولية والإقليمية.

ويمكن حصر الجهات الرسمية المسؤولة عن إعداد السجل التجاري في الوزارات والمؤسسات التالية (مع اختلاف بعض المسميات وتشابه الوظائف بين البلدان):

1- وزارات الاقتصاد والصناعة في غالبية البلدان تعتبر مصدراً أساسياً لتسجيل المنشآت من خلال الأقسام الخاصة بذلك وهي:

- قسم إعداد التراخيص الصناعية؛
- قسم السجل التجاري المتعلق بتسجيل المنشآت التي تمارس التجارة وفق نماذج تتعلق باحتراف مهنة التجارة؛
- قسم مراقبة الشركات والمتعلق بتسجيل الشركات وفق نماذج تسجيل الشركات المساهمة الخصوصية.

2- وزارة المالية تعتبر مصدراً آخر للبيانات حيث تقوم بتسجيل الشركات والمؤسسات لأغراض الجباية الضريبية.

- 3- وزارة الحكم المحلي التي تناط بها مسؤولية المجالس المحلية والبلديات وذلك فيما يتعلق بتسجيل المنشآت من خلال الهيئات المحلية التابعة لها.
  - 4- وزارة الزراعة وهي مسؤولة عن تسجيل منشآت الثروة الحيوانية.
  - 5- اتحاد الغرف التجارية والصناعية.
  - 6- وزارة الشؤون الاجتماعية المعنية بتسجيل دور الرعاية الاجتماعية.
  - 7- وزارة العمل التي تقوم بتسجيل النقابات والجمعيات التعاونية.
  - 8- وزارة الصحة وهي مسؤولة عن تسجيل المنشآت الصحية والمستشفيات وغيرها.
- وبالتالي، فإن ضمان أن تكون نقاط الترابط والتكامل بين هذه المؤسسات واضحة ومدروسة يتطلب مراعاة التالي:

- 1- اختلاف تفاصيل البيانات التي تسجل لمنشأة وفقاً لمهام وحاجات كل وزارة أو مؤسسة.
  - 2- اختلاف التصنيفات والرموز المعتمدة.
  - 3- افتقاد بعض السجلات الإدارية إلى نظام الحوسبة.
  - 4- كون غالبية النماذج المستخدمة غير معدة لأغراض إحصائية وإنما لأغراض إدارية وقانونية.
- ويتضح مما سبق أهمية وجود سجل مركزي أو قاعدة بيانات مركزية للسجل التجاري، لكونه يوفر تسجيلاً واضحاً ومنتظماً للمنشآت الاقتصادية، ويؤسس لنظام سجلات إدارية. وهذه العملية ليست بالسهلة حيث إنها تتطلب حلقات وصل وتكامل وظيفي بين مختلف المؤسسات المعنية لبناء جميع العناصر الفنية والقانونية والتنظيمية المطلوبة لإنشاء السجل التجاري وتحديثه.
- ونظراً للجهود المبذولة والمحددات التي تواجه إعداد السجل التجاري في غالبية البلدان، قد تلجأ الأجهزة الإحصائية إلى إعداد سجل منشآت من خلال الاستناد إلى بيانات التعداد الاقتصادي (تعداد المنشآت)، الذي يوفر إطاراً للمنشآت الاقتصادية والقاعدة الأساسية لسحب عينة المسوح الاقتصادية، ويتم إجراء عملية تحديث سنوية تشمل المنشآت الجديدة يتم حصرها من السجلات الإدارية ومن خلال تنفيذ المسوح الدورية التي توفر بيانات حول ولادة منشآت جديدة وإغلاق أخرى.

#### (ب) الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا

يستخلص من إجابات البلدان على الاستبيان أن هناك اختلافاً في مجال تغطية السجل الإحصائي للأنشطة الاقتصادية. ففي الوقت الذي يغطي فيه السجل الإحصائي أنشطة الكهرباء والمياه وأنشطة الخدمات

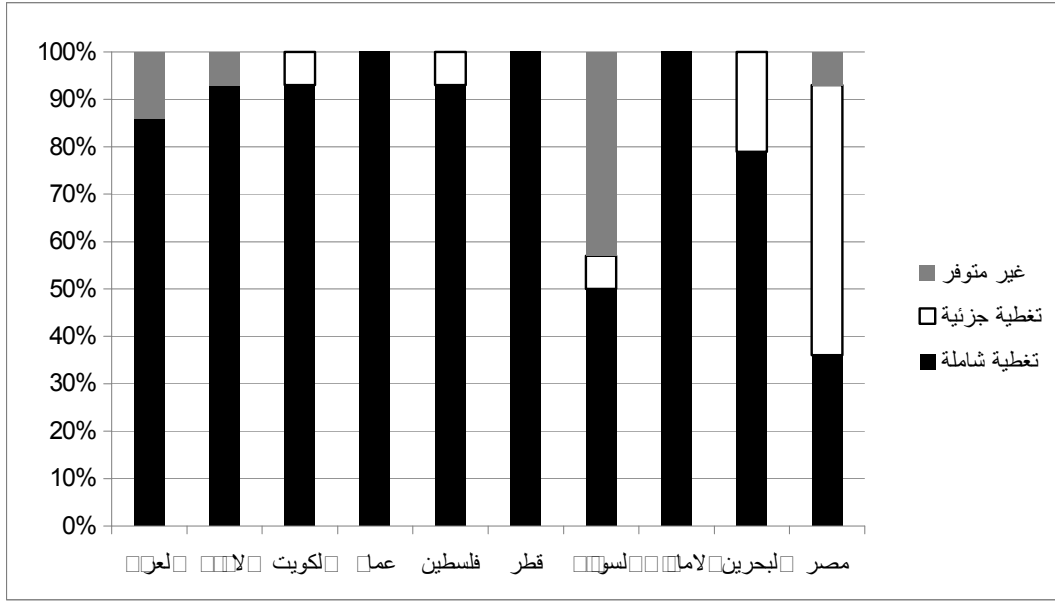
الحكومية العامة بنسبة 90 في المائة، فإنه يغطي نسبة 40 في المائة من نشاط المساكن التي يقطنها مالكوها. ويشير الجدول 2 إلى مستوى تغطية الأنشطة الاقتصادية في البلدان الأعضاء العشرة التي أجابت على الاستبيان.

**الجدول 2- تغطية الأنشطة الاقتصادية  
(بالنسبة المئوية)**

النشاط	تغطية شاملة	تغطية جزئية	غير متوفرة
أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني وصيد الأسماك	70	10	20
الصناعات الاستخراجية	80	10	10
الصناعات التحويلية	80	10	10
التشييد والبناء	70	10	20
الكهرباء والمياه	90	-	10
التجارة الداخلية	70	10	20
النقل البري (بضائع وركاب)	70	10	20
الخدمات المالية	80	10	10
خدمات الأعمال	70	10	20
الخدمات الشخصية والترفيهية	60	20	20
خدمات الحكومة العامة	90	-	10
التعليم	80	10	10
الصحة	80	10	10
المساكن التي يقطنها مالكوها	40	20	20

ويوضح الشكل 3 مستوى تغطية الأنشطة التي تتوفر لها سجلات إحصائية حسب النشاط الاقتصادي لبلدان الإسكوا العشرة وفق ما ظهر من نتائج الاستبيان.

**الشكل 3- مستوى تغطية الأنشطة الاقتصادية للبلدان التي تتوفر لديها سجلات إحصائية**



تبيّن الإجابات أن عملية توفير السجل الإحصائي أو تحديثه تعتمد على مجموعة من الأطر الإحصائية. الإطار الأول يعتمد على تعداد المنشآت المصاحب للتعداد السكاني، لكن ما يتضمنه من توصيف ومتغيرات غير كاف لأنه ينفذ عادة كنشاط ثانوي مع التعداد السكاني، ولأن الفترات الفاصلة طويلة بين تنفيذ كل تعداد سكاني وآخر. ويستند الإطار الثاني إلى تعداد مستقل للمنشآت وهو ذو تكلفة عالية من حيث الموارد البشرية والمالية، وتفصل بين كل تعداد وآخر فترة طويلة. أما الإطار الثالث فيستند إلى المصادر الإدارية لتوفير المعلومات اللازمة لتحديث السجل الإحصائي التجاري، إلا أن أهم محددات هذا الإطار هو صعوبة الحصول على المعلومة اللازمة بالتفاصيل المطلوبة وصعوبة تحديد المنشآت العاملة وعدم إمكانية حصر التغيرات التي تطرأ على المنشآت من حيث خروجها من السوق أو تغيير نشاطها، بالإضافة إلى أن استخدام البيانات الإدارية يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية في التسجيل وخاصة عند حدوث تغيير في ملكية المنشأة.

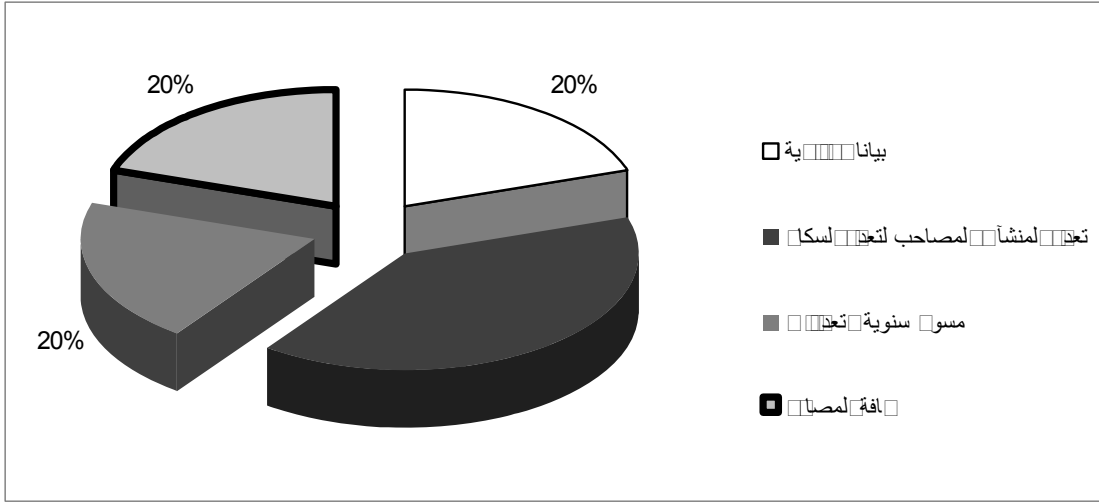
وتشير الممارسات الفضلى بهذا الخصوص إلى أنه وباعتماد الإطار المستند إلى السجلات الإدارية، لا بد من تنسيق الجهود بما يتماشى مع متطلبات الجهاز الإحصائي، وأن تكون المفاهيم المستخدمة في السجلات متوافقة مع المتطلبات الإحصائية ومع التصنيفات الدولية، ووضع آليات مناسبة للتحديث بما يضمن متابعة تغيير النشاط والخروج من السوق. أما فيما يتعلق بالإطار المستند إلى التعداد الخاص بالمنشآت، فلا بد من توافر المتغيرات المطلوبة لتقسيم المنشآت ضمن طبقات متجانسة، وتحديد عناوين واضحة، واختيار التصنيفات المناسبة ووضع روابط تعريفية بين المنشآت والمؤسسات التي تملكها<sup>(10)</sup>.

ويعتبر تعداد المنشآت المصاحب للتعداد العام للسكان مصدر المعلومات الأساسي في بلدان الإسكوا لتوفير السجل الإحصائي أو تحديثه، حيث يعتمد كل من العراق وعمان وقطر والكويت على التعداد كمصدر لتحديث السجل. في حين يعتمد كل من الأردن وفلسطين على المسوح السنوية إضافة إلى تعداد المنشآت لتحديث السجل. أما في الإمارات العربية المتحدة ومصر، فتعتمد عملية التحديث على غالبية المصادر سواء

(10) الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2005، الحسابات القومية: مقدمة عملية (ST/ESA/ESA/STAT/SER.F/85).

كانت سجلات أو مسوحاً سنوية أو تعداد منشآت. وتعتمد البحرين والسودان على السجلات الإدارية لتحديث السجل الإحصائي. ويبين الشكل 4 بلدان الإسكوا مصنفة وفق مصدر المعلومات الأساسي لتوفير أو تحديث السجل الإحصائي، حسب الردود على الاستبيان.

الشكل 4- بلدان الإسكوا وفق مصدر المعلومات الأساسي للسجل الإحصائي



تعتمد غالبية البلدان التي استوفت الاستبيان باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين على جهة واحدة مسؤولة عن السجل الإحصائي. وتتم عملية تحديث السجل الإحصائي في كافة بلدان الإسكوا من خلال مسح ميدانية باستثناء البحرين التي تستند إلى السجلات الإدارية فقط. وتشمل عملية التحديث إدراج جميع المنشآت الجديدة العاملة في كافة البلدان ما عدا فلسطين وقطر، كما يتم من خلال التحديث متابعة أي تغيير في نشاط المنشآت في كافة البلدان ما عدا فلسطين. وفي المقابل، تحصل كافة البلدان من خلال المسح على البيانات التعريفية (العنوان والنشاط، إلخ) بشكل واضح، إلا أن المسح في كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق وعمان لا يوفر بيانات تعريفية تمكن من ربط المنشأة بالشركة الأم التي تتبع لها. وفي بلد واحد من أصل عشرة، لا يوفر السجل بيانات دقيقة عن أعداد العاملين في كل منشأة، وفي بلدين فقط يوفر السجل بيانات عن قيمة المبيعات أو الإيرادات التشغيلية، في حين يوفر السجل بيانات عن قيمة رأس المال في أربعة بلدان، ويوفر السجل في ثلاثة بلدان بيانات عن نسبة المساهمة الأجنبية برأس المال.

وتقوم ستة بلدان من أصل عشرة بتصنيف المنشآت في السجل الإحصائي بحسب التفتيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 4)، ويوفر السجل في سبعة بلدان بيانات كافية لإعداد سجل خاص بالوحدات المؤسسية، في حين يشمل السجل في ثمانية بلدان جميع المنشآت العاملة في المناطق الحرة والمناطق الخاصة. ويشمل السجل في البلدان العشرة التي استوفت الاستبيان جميع المنشآت المملوكة من القطاع العام (الجدول 3).

الجدول 3- السجل الإحصائي في بلدان الإسكوا

لا	نعم	
2	8	السجل الإحصائي من مسؤولية جهة واحدة
5	5	تحديث السجل بشكل دوري

7	3	تحديث السجل من بيانات إدارية
1	9	تحديث السجل من خلال مسوح ميدانية
2	8	التحديث يسمح بإدراج جميع المنشآت الجديدة العاملة فعلاً واستبعاد المنشآت المتوقفة أو الخارجة من العمل
1	9	يتابع التحديث أي تغير في نشاط المنشآت
-	10	يوفر المسح البيانات التعريفية بشكل واضح
1	9	يوفر السجل بيانات دقيقة عن أعداد العاملين في كل منشأة
8	2	يوفر السجل بيانات عن قيمة المبيعات أو الإيرادات التشغيلية
6	4	يوفر السجل بيانات عن قيمة رأس المال
2	8	يوفر السجل تصنيفاً للمنشآت وفقاً للتصنيف الدولي للأنشطة (ISIC Rev. 3)
4	6	يوفر السجل تصنيفاً للمنشآت وفقاً للتصنيف الدولي للأنشطة (ISIC Rev. 4)
3	7	تتوفر بيانات ومعلومات كافية لإعداد سجل خاص بالوحدات المؤسسية
-	10	يشمل السجل الإحصائي كافة المنشآت المملوكة من القطاع العام

وبالنظر إلى التكاليف المترتبة على إعداد السجل التجاري والمنفعة المتحققة منه، فهو يوفر دقة أكبر وتغطية أوسع للأنشطة الاقتصادية من تلك التي توفرها مسوح المنشآت، الأمر الذي يؤكد ضرورة أن تضع بلدان الإسكوا ضمن خططها الإحصائية تنفيذ السجل التجاري، وذلك في خطوة نحو تعزيز فاعلية الأنظمة الإحصائية، ومن خلال تخفيف أعباء الاستجابة. كما أن مركزية إعداد السجل التجاري ضمن سلطة رسمية واحدة تعزز الفائدة منه وتجنب الأجهزة الإحصائية مشكلة الازدواجية في المعلومات أو البيانات.

## 2- المسوح الاقتصادية

توفر المسوح الاقتصادية بيانات عن المجتمع الإحصائي من خلال عينة منتقاة من المجتمع، مما يساهم في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل، ويمكن تنفيذها على مستوى المؤسسات أو على مستوى المنشآت. فالمسوح الاقتصادية الميدانية على مستوى المؤسسات، تُستخدم للحصول على البيانات اللازمة لتكوين جميع الحسابات سواء الحسابات الجارية أو حسابات التراكم والتدفقات الأخرى، وتتيح تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات مؤسسية بسهولة، بينما يصعب الحصول على بيانات من المسوح الاقتصادية على مستوى المنشآت عدا البيانات المتعلقة بالإنتاج والتكوين الرأسمالي كالبيانات المالية، وذلك في حال كانت المنشأة المدروسة جزءاً من المؤسسة الاقتصادية. وتنفذ جميع البلدان مسوح المنشآت لتغطية الأنشطة الاقتصادية بغرض توفير البيانات اللازمة لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنتاج من خلال مؤشر القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية.

### (أ) التوصيات الدولية

تعتمد بيانات المسوح الاقتصادية على تعداد مرجعي، بالاستناد إلى عينة منتقاة علمياً من مجتمع إحصائي. ويتم الحصول على بيانات المجتمع الإحصائي من خلال تعميم بيانات العينة عن طريق استقراء حجم العينة كي يمثل حجم المجتمع الإحصائي<sup>(11)</sup>. وتعتبر بيانات المسوح الاقتصادية أقل تكلفة من التعداد، ويتم تنفيذها بشكل سنوي أو ربعي أو شهري.

(11) المرجع نفسه.

ومن الضروري إجراء مراجعة مستمرة للأدوات المختلفة للمسوح، ومنها الاستمارة المستخدمة في تنفيذ المسوح والتي ينبغي إجراء الفحوصات عليها من خلال تنفيذ مسح أولي، والعينات التي ينبغي تقييم عملية سحبها بشكل منتظم، وذلك لتقليص أخطاء المعاينة قدر الإمكان، إضافة إلى مراجعة الأوزان.

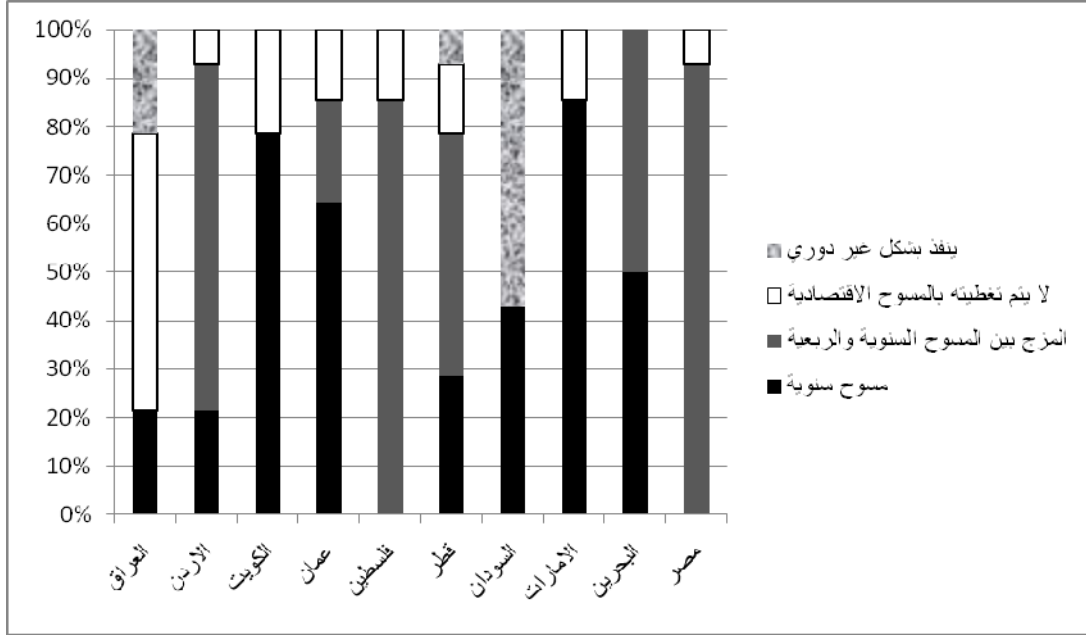
وتتطلب عملية المراجعة أيضاً تقييم ومراقبة الأخطاء الإحصائية الأخرى التي تتعلق بعمليات المسح والتحيز ومستويات التغطية وأخطاء التصنيف والمعالجة وعدم الاستجابة. ومن المفيد استخدام مسح موحدة بدلاً من المسوح المنفصلة لتغطية كافة الأنشطة الاقتصادية.

#### (ب) الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا

تعتمد غالبية بلدان الإسكوا على المسوح الاقتصادية في الحصول على المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية. وتنفذ هذه المسوح سنوياً أو ربعياً، وتختلف طبيعة التنفيذ وفق النشاط الاقتصادي، علماً بأن غالبية البلدان لا تنفذ مسوحاً لأنشطة خدمات الحكومة العامة لأن هذه الأنشطة تعتمد بشكل أساسي على السجلات الإدارية للحكومة.

وبين الاستبيان أن دورية تنفيذ المسوح الاقتصادية هي سنوية لدى 39 في المائة من بلدان الإسكوا التي أجابت على الاستبيان، في حين يجمع 38 في المائة منها بين المسوح السنوية والربعية. ففي الوقت الذي يجري كل من الأردن، والبحرين، وفلسطين، وقطر، ومصر مسوحاً سنوية وربعية للأنشطة الاقتصادية، ما عدا نشاط خدمات الحكومة العامة، يجري كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت مسوحاً سنوية. أما العراق فيجري مسوحاً سنوية لبعض الأنشطة بينما غالبية الأنشطة الأخرى ما زالت غير مغطاة بالمسوح الاقتصادية. وفي السودان، يتم تنفيذ المسوح الاقتصادية بشكل غير دوري. ويوضح الشكل 5 دورية تنفيذ مسوح الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

#### الشكل 5- دورية تنفيذ المسوح الاقتصادية في بلدان الإسكوا التي أجابت على الاستبيان



لا تغطي المسوح الاقتصادية في بلدان الإسكوا خدمات الحكومة العامة، وهي لا تغطي نشاط الكهرباء والمياه في كل من العراق وعمان والكويت، ولا تغطي نشاط المساكن التي يقطنها مالكوها في كل من الإمارات العربية المتحدة وفلسطين، ولا تغطي نشاط الزراعة في كل من فلسطين وقطر، ولا تغطي أنشطة التجارة الداخلية، والنقل، والخدمات المالية، وخدمات التعليم والصحة، وخدمات الأعمال في العراق. أما في السودان، فتنفذ مسوح بشكل غير دوري لأنشطة الزراعة، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والنقل، وخدمات الأعمال.

إن استخدام مسوح موحدة بدلاً من المسوح المنفصلة لتغطية كافة الأنشطة الاقتصادية يعزز كفاءة الحصول على المعلومات الضرورية لتغطية هذه الأنشطة، ولا بد من البحث عن مصادر بديلة أو تكميلية من خلال بيانات ضريبية القيمة المضافة للاستعاضة عن بعض المسوح أو تقليص العينة من خلال تغطية المنشآت الكبيرة عن طريق المصادر التكميلية.

### 3- السجلات الإدارية

تعتبر السجلات الإدارية من المصادر الأساسية للحسابات القومية، لأنها توفر قواعد بيانات هامة يتم استقاؤها من المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية. وهي من المصادر الأقل تكلفة والتي يمكن أن تكون ذات جودة أعلى لأنها تستمد بياناتها من الجهات الرسمية، وبالتالي لا تواجه مشاكل عدم الاستجابة كالتالي تواجهها المسوح الاقتصادية.

(أ) التوصيات الدولية

السجلات الإدارية<sup>(12)</sup> هي البيانات التي تقوم المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية أو مؤسسات النفع العام أو ما شابه بتجميعها أو تدوينها لأغراض إدارية مختلفة تخص تلك الجهات كتسجيل البيانات المتعلقة

(12) الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2002، استخدام الحسابات الكلية في تحليل السياسات (ST/ESA/SER.F/81).



بالعمالة وما يتعلق بها كالرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي، والمواليد والوفيات، ورخص الأبنية، والسيارات، وحالة الجو، إلخ.

وتعتبر السجلات الإدارية مصدراً هاماً للأعمال الإحصائية لأنها تشكل مصدراً ثابتاً للبيانات مما يسهل إنشاء أو تحديث قواعد البيانات في مختلف الوزارات وتحويلها إلى أرشيف وطني للمواضيع التي تخص كل جهة من الجهات الرسمية. وعليه، فإن الاعتماد على السجلات الإدارية من شأنه تخفيض كلفة الحصول على البيانات وتخفيف العبء على المستجيبين، كما أنه يزيد من إمكانية إصدار بيانات دقيقة ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، وذلك لأن الجهات الرسمية تقوم بتحديث البيانات الخاصة بها باستمرار. كذلك فإن البيانات التي يتم جمعها بواسطة السجلات الإدارية تمكن الأجهزة الإحصائية من استخراج مجموعة من المخرجات والمؤشرات الإحصائية الهامة التي يتم نشرها بمختلف الوسائل المعروفة.

وبالنظر إلى الممارسات الدولية المتعلقة بالسجلات الإدارية المتوفرة، فإن معظم البلدان تستخدم ما توفره الوزارات والمؤسسات الحكومية من بيانات لاستخراج واحتساب المؤشرات المطلوبة لتركيب الحسابات القومية أو إعداد الإحصاءات الاقتصادية المختلفة. ومن أهم المصادر الإدارية، سجل السكان، والسجل التجاري، وسجل المباني والمسكن، وسجل الحيازات الزراعية، وسجل المواليد والوفيات، وسجل الزواج والطلاق، وسجلات التعليم والثقافة، وسجلات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وبيانات الطاقة والمياه والبيئة واستخدام الأراضي. وتعتبر بيانات الصادرات والواردات التي توفرها مصالح الجمارك من البيانات الهامة التي تستخدم بكثافة في تركيب الحسابات القومية. ويمكن تحقيق فوائد جمة من استخدام السجلات الإدارية، إلا أن هذه البيانات تتضمن بعض المحددات والمشاكل التي تحتاج إلى معالجة لكي يكون بالإمكان استخدامها بشكل مناسب. ومن أهم هذه المحددات والمشاكل:

- أن تكون البيانات التي ترسلها المؤسسات المختلفة إلى الأجهزة الإحصائية غير مكتملة أو غير محدثة أو أن يحدث تأخير في إرسالها مما قد يؤدي إلى إرباك في برنامج العمل الذي تلتزم به الأجهزة الإحصائية؛
- ألا تلتزم بعض الجهات الرسمية بالتصانيف المعتمدة دولياً أو بأنظمة التصنيف المعتمدة من قبل الأجهزة الإحصائية؛
- أن ترفض بعض الجهات الرسمية التعاون مع الجهاز الإحصائي أو تزويده بالبيانات المطلوبة؛
- ألا توفر هذه السجلات بيانات بدرجة مقبولة من الشمولية، مثل توفير البيانات لفئة معينة من المجتمع الإحصائي وترك فئات أخرى دون تغطية، كأن توفر المصادر الإدارية بيانات مالية عن المؤسسات المشتركة في نظام ضريبة القيمة المضافة فقط، مما يعني أن المؤسسات غير المشتركة تبقى غير مغطاة وفقاً للبيانات التي توفرها قاعدة البيانات الخاصة بالمصالح الضريبية؛
- ألا تمتلك بعض الجهات الرسمية نظاماً محوسباً لتوثيق البيانات لأنها لا تزال تعتمد على التوثيق اليدوي لهذه البيانات.

ويستلزم كل ذلك مشاركة الأجهزة الإحصائية في الجهود الوطنية لإنشاء أو تطوير سجلات إدارية شاملة بما يخدم الأغراض الإحصائية، ويتيح لجميع الأطراف ذات العلاقة استخدامها. ولتحقيق الفائدة، يفضل أن يتولى الجهاز الإحصائي مسؤولية قيادة الجهود في تطبيق التصانيف والمعايير الدولية في تجميع وإعداد البيانات في تلك المؤسسات والمشاركة الفعالة في بناء وتوحيد ومراجعة وتحديث النماذج الخاصة

بالبيانات المطلوبة من المؤسسات الرسمية. إضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لإنشاء وحدات إحصائية في الوزارات التي لا تشمل وحدات إحصائية لتكون هذه الوحدات تحت الإشراف الفني للأجهزة الإحصائية بحيث يضمن الجهاز الإحصائي لهذه الوحدات ما يلي:

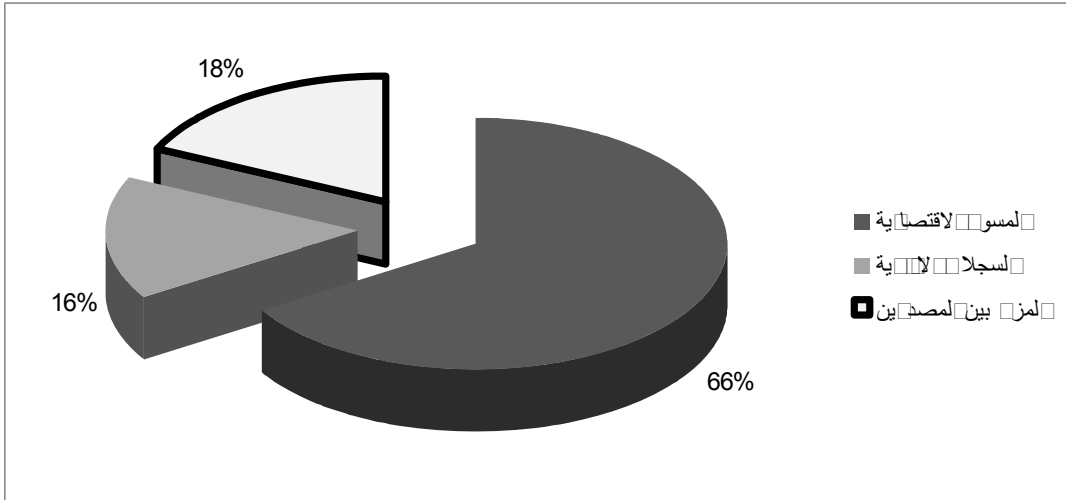
- توفير عدد كاف من الموظفين للعمل في الوحدات الإحصائية داخل المؤسسات الحكومية والوزارات المختلفة؛
- الإشراف الفني على الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية؛
- توفير التدريب اللازم لكوادر الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات لتعزيز قدراتهم.

ويرتبط تحقيق ذلك بوجود تشريعات واضحة وقوانين تساعد الأجهزة الإحصائية في عملها على تفعيل الوحدات الإحصائية.

#### (ب) الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا

بلغت نسبة اعتماد بلدان الإسكوا على السجلات الإدارية 16 في المائة، بحسب الإجابات على الاستبيان، وقد تباينت درجة الاعتماد على تلك السجلات باختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية. فقد تبين أن غالبية الأنشطة الخاصة بالكهرباء والمياه والخدمات الحكومية العامة وأنشطة خدمات التعليم والصحة ونشاط خدمات المساكن التي يقطنها مالكوها تميل إلى الاعتماد على السجلات الإدارية بشكل أساسي على عكس الأنشطة الأخرى في غالبية البلدان. ويوضح الشكل 6 نسبة الاعتماد على السجلات الإدارية.

الشكل 6- المصادر الأساسية للبيانات في بلدان الإسكوا التي أجابت على الاستبيان



يعتمد العراق على السجلات الإدارية بشكل أساسي للحصول على بيانات حول الأنشطة الاقتصادية، ومنها أنشطة الصناعة الاستخراجية، والكهرباء والمياه، والتجارة الداخلية والنقل، والخدمات المالية، وخدمات الأعمال، والتعليم والصحة. ويعتمد الأردن على السجلات الإدارية للحصول على بيانات حول أنشطة الخدمات العامة للحكومة، في حين تعتمد عليها الكويت للحصول على البيانات المتعلقة بالكهرباء والمياه، والخدمات العامة للحكومة، وخدمات المساكن التي يقطنها مالكوها. أما الإمارات العربية المتحدة وفلسطين وقطر فتستمد من السجلات الإدارية بيانات الزراعة وبيانات الخدمات الحكومية.

بالتالي، من الضروري أن تجري الأجهزة الإحصائية حواراً مع مصادر البيانات الخاصة بالسجلات الإدارية لضمان الاتساق مع المفاهيم والتعاريف الإحصائية، وأن يتم إنشاء وحدات إحصائية في المؤسسات العامة والتنسيق معها من أجل ضمان الاتساق في المفاهيم والمصطلحات وتعزيز كفاءة الحصول على البيانات الضرورية.

#### 4- المصادر غير المباشرة

في الوقت الذي تعتبر فيه المسوح المختلفة والسجلات التجارية والتعدادات مصادر مباشرة لبيانات الحسابات القومية، يتعذر في بعض الأحيان الحصول على بيانات تتعلق بالمعاملات الاقتصادية. وبالتالي، قد تلجأ الأجهزة الإحصائية إلى مصادر غير مباشرة لاستقاء هذه البيانات، مما يتيح المجال لإجراء المقارنات واستنباط النتائج من تدفق البيانات.

#### (أ) التوصيات الدولية

عندما تكون بعض البيانات غير متوفرة<sup>(13)</sup> لدى الجهاز الإحصائي، سواء في السجلات الإدارية أو التعدادات أو المسوح المختلفة، يلجأ المحاسبون في الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى ثلاث طرق غير مباشرة لإعداد تقديرات للبيانات غير المتوفرة. وهذه الطرق هي بنود الموازنة والتدفق السلعي والنسبة المرجعية.

- **بنود الموازنة:** تشمل بيانات الحسابات القومية العديد من المجاميع الهامة على المستوى الكلي، وهي تمثل الأركان الأساسية لنظام الحسابات القومية، ويتم الحصول عليها كبنود موازنة. فعلى سبيل المثال، يتم توفير تقديرات القيمة المضافة كبنود موازن ناتج من طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة المخرجات. وتستخدم بنود الموازنة في تقدير بعض بيانات الحسابات القومية، إلا أن موثوقيتها تعتمد على موثوقية المعلومات الأساسية التي تتألف منها؛
- **التدفق السلعي:** تستند طريقة التدفق السلعي على الاستفادة من التساوي بين العرض والطلب لسلمة معينة في الاقتصاد، حيث إن مجموع المخرجات والواردات يساوي قيمة الاستهلاك الوسيط وقيمة الاستهلاك النهائي مضافاً إليهما إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون والصادرات. وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع للحصول على بعض البيانات الاقتصادية الناقصة في جانب العرض أو الطلب. فيمكن مثلاً أن تكون البيانات المتعلقة بالخدمات الشخصية متوفرة من جانب الاستخدام وذلك من نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة ولا تكون بياناتها متوفرة من جانب العرض نتيجة لعدم وجود مسوح ميدانية تغطي إنتاج هذه الخدمات، وعندئذ يمكن استخدام التدفق السلعي لتقدير العرض. وكذلك يمكن الحصول على تقديرات لهوامش التجارة وهوامش النقل عن طريق التدفق السلعي في غياب البيانات المتعلقة بأنشطة التجارة والنقل من خلال احتساب قيمة الهوامش المترتبة على السلع المتاحة في السوق من السلع المنتجة محلياً أو المستوردة. ومن المعلوم أن طريقة التدفق السلعي تستخدم في كثير من بلدان الإسكوا على مستوى إجمالي الناتج المحلي لتقدير قيمة الاستهلاك النهائي الخاص أو التكوين الرأسمالي كبواق عند مقارنة الناتج المحلي بطريقة الإنتاج مع قيمة الناتج عن طريق نهج الإنفاق. ورغم أن هذه الطريقة قد تكون مقبولة لدى بعض البلدان، فهي قد لا تكون دقيقة

(13) المرجع نفسه.

عند استخدامها على مستوى الإجماليات لأن جميع الأخطاء قد تكون متضمنة في البند الموازن دون أن يكون هناك مجال لقياس هذه الأخطاء. ولكن إذا تمت هذه الموازنة على مستوى السلع، تكون النتائج أكثر دقة، فمثلاً عند تنفيذ التدفق على مستوى سلعة كالمطاطم، لا يعقل أن يكون البند الموازن بين العرض والاستخدام التكوين الرأسمالي. وكذلك عند تنفيذ التدفق السلعي لسلعة رأسمالية تُستخدم لاستعمالات صناعية، لا يمكن أن يكون البند الموازن لها الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وبالتالي، فإن إجراء التدفق السلعي على مستوى السلعة يضمن أن يكون الإجراء المتبع أكثر سلامة من استخدام التدفق السلعي على مستوى الإجماليات؛

• **النسبة المرجعية:** تستخدم النسب الثابتة لآخر سنة مرجعية كطريقة لتقدير الحسابات القومية، فعلى سبيل المثال، تستخدم نسب القيمة المضافة من المخرجات بانتظام لاستقراء القيمة المضافة للفترة الجارية بافتراض توفر بيانات للمخرجات (من خلال المسوح الاقتصادية). وتعتمد الحسابات القومية الربعية بدرجة أكبر على طريقة النسبة المرجعية، فعلى سبيل المثال قد تُستخدم كمية الكهرباء المستخدمة لاستقراء المخرجات والقيمة المضافة لنشاط الكهرباء، أو تُستخدم تجارة التجزئة لاستقراء الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. وتكمن ميزة هذه الطريقة في أن استخدام النسب يتطلب إجراء دراسة استقصائية حول المخرجات فقط، وهو أمر أكثر سهولة مقارنة مع إجراء الدراسات الاستقصائية عن الاستهلاك الوسيط. وفي المقابل، تكمن مساوئ هذه الطريقة في كونها تعطي انطباعاً بأن نسب القيمة المضافة إلى المخرجات ليست متقلبة.

#### (ب) الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا

تعتبر طريقة التدفق السلعي من أكثر الطرق شيوعاً في بلدان الإسكوا للحصول على البيانات الناقصة المتعلقة بالحسابات القومية، لأنها تحقق الاستفادة الأكبر ولا سيما للبلدان التي تعاني من نقص في بعض مصادر البيانات المستخدمة، وبالتالي فهي تتيح إمكانية الحصول على معلومات حول بعض المعاملات الاقتصادية من خلال فحص تدفق السلع لجانب العرض والاستخدام في الاقتصاد.

فقد بينت نتائج المسح أن ستة بلدان من أصل عشرة أجابت على الاستبيان، تستخدم بشكل كبير أسلوب التدفق السلعي للتدقيق أو التقدير غير المباشر، وهي الأردن، والبحرين، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين.

## ثانياً - المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل

تحظى المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل باهتمام واسع دولياً، نظراً لأهميتها في فحص الأداء العام للاقتصاد والتنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ عليه. ومن واقع الاهتمام الدولي، وحرص الإسكوا على تنفيذ هذه المؤشرات على المستوى الإقليمي، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية هذه المؤشرات وحالة تنفيذها في بلدان الإسكوا.

### ألف - أهمية الإحصاءات القصيرة الأجل

تعتبر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل أداة معلوماتية يتم من خلالها تحليل الدورة الاقتصادية ونمو الاقتصاد خلال فترة زمنية قصيرة، وبالتالي، تُستخدم هذه المؤشرات كإطار لتحليل ومراقبة التطورات الاقتصادية الجارية، ومدى توفر القدرة على تحليل وتوقع الأنماط المختلفة في الاقتصاد.

وتساعد الإحصاءات القصيرة الأجل على تفسير ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي قد تطرأ خلال فترة زمنية معينة، مثل تفسير ظواهر التضخم خلال فترات زمنية أقصر مما توفره الإحصاءات السنوية، وبالتالي يتم تحديد الفترة الزمنية التي ظهر فيها الارتفاع في الأسعار وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة. وهكذا فإن المؤشرات القصيرة الأجل توفر تحليلاً تفصيلياً حول سلوك الاقتصاد خلال فترات أو نقاط التحول الاقتصادي في دورة الاقتصاد، تلك النقاط التي قد لا تظهرها الحسابات والإحصاءات السنوية مما قد لا يتيح المجال للاقتصاديين لملاحظة فترات قمة النمو أو فترات الركود الاقتصادي خلال العام.

لقد كان للركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية الأثر الأكبر في توجيه الأنظار نحو سبل التعاطي مع تأثيرات الأزمة المالية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وأدوات المراقبة الدورية لحركة الاقتصاد، والتي تسمح بتقييم الأداء خلال فترة زمنية قصيرة لمعالجة الفجوات في الاقتصاد، وبالتالي تقليل حدة وفترة الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللتعامل مع تداعيات الأزمة المالية، دعت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة خلال دورتها الأربعين في شهر شباط/فبراير 2009 إلى تنسيق الفعاليات الإحصائية بين البلدان إقليمياً ودولياً من أجل التعامل مع الأزمة العالمية، ومراقبة الفجوات في الاقتصاد لمواجهة أية صدمات، وذلك من خلال تحسين عملية نشر وإصدار البيانات، إضافة إلى مراجعة مدى قدرة نظام الحسابات القومية لعام 2008 على الاستجابة للأزمة العالمية.

وتضمن برنامج عمل الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة لعام 2009، تحديد الإطار الإحصائي للمؤشرات ذات الوتيرة العالية، وإمكانيات المقارنات الدولية، وأهمية هذه المؤشرات في توفير أنظمة الإنذار المبكر لدورة الاقتصاد الكلي. وقد أثمر التعاون بين الشعبة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية عن عقد مجموعة من المحاضرات حول الموضوع، أبرزها حلقة البحث التي عقدت في أوتاوا، كندا، في الفترة من 25 إلى 29 أيار/مايو 2009 وأفرزت مجموعة من المؤشرات القصيرة الأجل ومؤشرات الإنذار المبكر الضرورية للتعاطي مع الأزمة العالمية والصدمات التي تصيب الاقتصاد.

كما أفرزت محاضرات أوتواوا عن إطار للبيانات الإحصائية<sup>(14)</sup> في المجالات الاقتصادية والمالية يتضمن 12 مجموعة رئيسية من المؤشرات تغطي الحسابات القومية، والإنتاج والمبيعات، والأسعار، والقوى العاملة، ومؤشرات القطاع الخارجي والمالي والحكومي، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع الأسري، ومؤشرات السوق المالي والسوق العقاري، والمؤشرات الانطباعية.

كما تمّ الإجماع على ضرورة تقييم هذا الإطار من قبل كافة البلدان بناء على توفر هذه البيانات ودوريتها وتوقيت نشرها، مما يسمح بمقارنة المؤشرات القصيرة الأجل ما بين البلدان.

كما صدرت عنها توصية باعتماد دليل للمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمؤشرات القصيرة الأجل وذات الوتيرة العالية، مما يمكن من تفسير الإطار العام للبيانات، وبتطوير الأدلة والتوجيهات الحالية للتقديرات الأولية للحسابات القومية، وتحديد طرق نشر البيانات التي تسمح بفحص دورة الاقتصاد واتجاهاته.

ويوضح الجدول 4 البنود الأساسية للإطار العام المتفق عليه حول المؤشرات القصيرة الأجل والذي أقرته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، والمكون من 12 مجموعة رئيسية (المرفق الثاني يوضح التفاصيل المتعلقة بكل مجموعة).

#### الجدول 4 - الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل

المجموعة الأولى	الحسابات القومية
المجموعة الثانية	الإنتاج والمبيعات
المجموعة الثالثة	مؤشرات الأسعار
المجموعة الرابعة	مؤشرات القوى العاملة
المجموعة الخامسة	مؤشرات القطاع الخارجي
المجموعة السادسة	مؤشرات القطاع المالي
المجموعة السابعة	مؤشرات قطاع الحكومة العامة
المجموعة الثامنة	مؤشرات القطاع الأسري
المجموعة التاسعة	مؤشرات قطاع الشركات غير المالية
المجموعة العاشرة	مؤشرات السوق المالي
المجموعة الحادية عشرة	مؤشرات السوق العقاري
المجموعة الثانية عشرة	المؤشرات الانطباعية (كثقة المستهلك، وثقة الأعمال، إلخ)

#### باء - تحديد مجموعة الإحصاءات القصيرة الأجل المناسبة لبلدان الإسكوا

ينسجم الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل، والذي تمّ الاتفاق دولياً على البدء بتطبيقه في البلدان المختلفة، مع الأطر التي حددها صندوق النقد الدولي والمتعلقة بنشر البيانات، وهي: النظام العام لنشر البيانات (General Data Dissemination System-GDDS)، والمعيار الخاص لتعميم البيانات (Special Data Dissemination Standard-SDDS)، حيث يؤكد الأخير على أهمية الحصول على مؤشرات

UNSD. 2010. *Global assessment on the availability, periodicity, timeliness and dissemination of high-frequency indicators*. Workshop on International Economic and Social Classifications, Bamako, Mali, 25-28 January 2010.

قصيرة الأجل وتقديرات ذات دورية قصيرة حول كل من الحسابات القومية، والأسعار، والقوى العاملة، والإنتاج الصناعي وغيرها من المؤشرات.

وتعكف بلدان الإسكوا على إعداد المؤشرات القصيرة الأجل، ولكن ما زال العديد من هذه البلدان يواجه مشكلة الحصول على المؤشرات بالدورية المتوخاة. ويتضح هذا الأمر من قلة عدد بلدان الإسكوا التي انضمت إلى المعيار الخاص لتعميم البيانات، الأمر الذي يؤكد مدى المعوقات التي تحول دون الإيفاء بمتطلبات الانضمام من حيث توفر مؤشرات القطاع الحقيقي، والأسعار، والرقم الصناعي وغيره بالدورية المطلوبة ذات الوثيرة العالية.

ويتطلب تحديد مجموعة الإحصاءات القصيرة الأجل الملائمة لبلدان الإسكوا مراعاة الإطار العام المعتمد من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والخاص بالمؤشرات القصيرة الأجل (المرفق الثالث)، حيث إنه وانسجاماً مع المبادرات العالمية الداعية إلى توفير مؤشرات إنذار مبكر تتيح لصانعي السياسات التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية، من المحبذ أن تلتزم البلدان الأعضاء في الإسكوا بالمستوى الأدنى بالمجموعتين الأولى والثانية من هذا الإطار، وذلك للمواءمة والمقارنة ما بين البلدان المختلفة. وبالتالي، فإن على البلدان الأعضاء اتباع ما يلي:

- فيما يتعلق بالبلدان التي قطعت شوطاً في مجال تنفيذ المؤشرات القصيرة الأجل، لا بد أن تتبع المعايير التي وضعتها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (المرفق الثالث) والإطار الذي أوصت به؛
- فيما يتعلق بالبلدان التي وضعت ضمن خططها تنفيذ المؤشرات القصيرة الأجل، من الضروري أن تؤسس لهذا الإطار ضمن خططها، مع انتقاء المؤشرات المطروحة ضمن الإطار بما ينسجم مع أهدافها وخططها؛
- لا بد أن تبدأ كافة البلدان بتنفيذ مؤشرات المجموعتين الأولى والثانية من الإطار، مع الاهتمام بالمؤشرات الأخرى الواردة في المجموعات المختلفة، كإحصاءات الأسعار ومؤشرات القوى العاملة والقطاع الخارجي والقطاع المالي.

#### 1 - مؤشرات مجموعة الحسابات القومية

إن مستوى التغطية المحبذ ضمن الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل هو الحصول على بيانات الحسابات القومية ربع السنوية من جانب الإنتاج للأنشطة الاقتصادية حسب نهج الإنتاج ونهج الإنفاق من أجل أن توفر صورة واضحة لمستخدمي البيانات عن الأداء الاقتصادي في وقت أقل مما تستغرقه التقديرات الصناعية وبتفاصيل وشمولية أكثر مما توفره المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل الأخرى.

وضمن الإطار الخاص بنشر البيانات، أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة الحصول على تقديرات ربع سنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة كتقديرات أولية بعد ما يقارب ثلاثة أشهر من انتهاء فترة الإسناد (90 يوماً).

وتقوم سنة من البلدان العشرة التي أجابت على الاستبيان بإعداد الحسابات القومية ربع السنوية بالأسعار الجارية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وهي الأردن، والبحرين، والعراق، وعمان، وقطر، ومصر. كما تقوم هذه البلدان مضافاً إليها فلسطين وباستثناء قطر بإعداد حسابات قومية ربعية بالأسعار الثابتة

للأنشطة الاقتصادية. وفي المقابل، يقوم بلد واحد فقط بإعداد تقديرات ربع سنوية للنتائج المحلي من جانب الإنفاق بسبب محدودية مصادر البيانات.

### الجدول 5- النسبة المئوية لتنفيذ الحسابات القومية الربعية في منطقة الإسكوا

الإطار	البلدان المنفذة
الحسابات القومية الربعية بالأسعار الجارية للأنشطة الاقتصادية	60%
الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة للأنشطة الاقتصادية	60%
الحسابات القومية الربعية بالأسعار الجارية من جانب الإنفاق	10%
الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة من جانب الإنفاق	10%

### 2- مؤشرات مجموعة الإنتاج والمبيعات

#### (أ) الرقم القياسي الصناعي

يوفر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي أداة فاعلة لقياس التغير في حجم السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، وذلك لكونه يوفر مقياساً للتغيرات القصيرة الأجل في حجم الإنتاج أو المبيعات<sup>(15)</sup>.

ويعتبر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي من أهم المؤشرات القصيرة الأجل التي تساعد في مراقبة الأداء العام للاقتصاد، وبالأخص خلال فترات التحول في دورة الاقتصاد، وهو مهم أيضاً في إعداد تقديرات الحسابات القومية الربعية التي تساعد في متابعة الأداء العام للأنشطة الاقتصادية. ويمكن من حيث المبدأ تركيب هذا الرقم لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على إنتاج السلع والخدمات، إلا أنه قد جرت العادة في معظم البلدان على حصر هذا الرقم القياسي بأنشطة الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه وأحياناً نشاط الإنشاءات. وتدعو التوصيات الدولية إلى ضمان تغطية شاملة لهذا المؤشر وأن تشمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 4) أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ضمن الباب باء من التصنيف المذكور، والصناعة التحويلية ضمن الباب جيم، بالإضافة إلى أنشطة إمدادات المياه والكهرباء المصنفة ضمن الباب دال.

ويشير انضمام غالبية بلدان الإسكوا إلى النظام العام لنشر البيانات إلى أن هذه البلدان تقوم بتركيب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لأنشطة الصناعات الاستخراجية والتحويلية شهرياً على مستوى الأنشطة الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ويتطلب تركيب هذه الأرقام القياسية توفر بيانات عن قيمة الإنتاج والقيمة المضافة المتولدة في كافة الأنشطة الفرعية للأنشطة المذكورة على مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي والتي يمكن الحصول عليها من نتائج التعدادات الصناعية أو من بيانات المسوح الميدانية التي تنفذ بعينة ممثلة حيث تستخدم هذه البيانات لاحتساب الأوزان بطريقة صحيحة. وبعد ذلك يتم جمع بيانات شهرية أو ربع سنوية عن كميات الإنتاج لأهم المنتجات على مستوى كل نشاط فرعي، وذلك من خلال عينة ممثلة من المنشآت العاملة في كل نشاط فرعي، على أن يتم تحديث إطار المنشآت العاملة بشكل دوري، لأن الرقم القياسي للإنتاج الصناعي يقيس التغير في كميات الإنتاج على مستوى النشاط في فترة معينة مقارنة بكميات الإنتاج في فترة الأساس، وعليه فإن عدم تحديث الإطار يؤدي إلى عدم إدراج الكميات المنتجة من قبل المنشآت الجديدة بالرقم القياسي، مما يضعف قدرة الرقم القياسي للإنتاج الصناعي على عكس واقع الصناعة.

(15) UNSD. 2010. *International Recommendations for the Index of Industrial Production 2010* (ST/ESA/STAT/SER.F/107)



ولا بد أيضاً من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة التغيرات الموسمية والتغيرات في النوعية عند القيام بتركيب الرقم القياسي، مع تعديل سنة الأساس مرة كل خمس سنوات لكي يبقى الرقم القياسي قريباً من الواقع.

(ب) الرقم القياسي للإنشاءات

بما أن قطاع الإنشاءات من القطاعات المهمة والحيوية في اقتصادات البلدان، أصبح من الضروري التعرف على اتجاهات نمو هذا القطاع والتغير في حجمه. ويعتبر الرقم القياسي لتكاليف البناء والتشييد من أهم الوسائل التي تساعد على التعرف على التغيرات التي تطرأ على هذا القطاع، وبالأخص خلال فترة زمنية ليست بعيدة عن الفترات الراهنة. فالرقم القياسي لتكاليف البناء والتشييد هو مقياس للتعرف على تغيرات أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدمة في هذا القطاع حيث يمكن استخدامه إلى جانب المؤشرات الكمية المتعلقة بنشاط التشييد والبناء للتعرف على التغير في قيمة الإنتاج. وبالتالي، يعتبر هذا الرقم<sup>(16)</sup> أحد المؤشرات الدالة على دورة الأعمال، بحيث يقيس التغيرات الشهرية في معدل سعر الإنتاج، والتغيرات في أحجام القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات. إلا أنه ونظراً لصعوبة قياس هذا الرقم بطريقة مباشرة، يتم استنباطه من مقاييس أخرى مثل إجمالي الإنتاج المثبط بأسعار سنة أساس معينة لنشاط الإنشاءات، أو من خلال مدخلات العملية الإنتاجية لنشاط الإنشاءات سواء أعداد العاملين أو المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج. وفي هذا المجال، من الضروري التمييز بين كل من الرقم القياسي لإنتاج نشاط الإنشاءات (Production Index Construction) والرقم القياسي لتكاليف نشاط الإنشاءات (Construction Cost Index)، حيث يقيس الأول التغيرات الشهرية في أسعار المنتجات من قبل نشاط الإنشاءات، باحتساب أرقام قياسية للإنتاج من نشاط الإنشاءات المتأتي عن المباني السكنية وغير السكنية والإنشاءات الخاصة بالطرق ومشاريع البنية التحتية الأخرى كتشييد الجسور وإنشاء إمدادات المياه والكهرباء والمصارف الصحية. أما الرقم القياسي لتكاليف نشاط الإنشاءات فيقيس التغيرات في التكاليف المترتبة على المقاولين نتيجة قيامهم بإنشاء المباني وغيرها من التشييدات، وبالتالي فهو يتضمن أرقاماً قياسية لتكاليف مدخلات الإنتاج ومن ضمنها تكاليف مواد البناء وتكاليف العاملين التي تعتبر من أهم المدخلات في العملية الإنتاجية في نشاط التشييد والبناء. ومن هنا، يتحتم احتساب أوزان قياسية لهذين المكونين عند القيام بتركيب هذا الرقم القياسي.

(ج) الرقم القياسي للمبيعات (تجارة التجزئة)

يعتبر نشاط تجارة الجملة من الأنشطة الهامة لأنه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ولكونه مرتبطاً بالعديد من المعاملات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد من جهة ثانية، كما أنه يعكس التطورات والتغيرات التي تطرأ على قطاعات مختلفة في الاقتصاد كالصناعة على سبيل المثال.

وبالتالي، من المهم قياس التغيرات التي تطرأ على هذا النشاط من خلال الرقم القياسي للمبيعات<sup>(17)</sup>، وهو رقم يعكس التغيرات التي تطرأ في نشاط تجارة الجملة والتجزئة من خلال مؤشر المبيعات. ويتم احتساب هذا الرقم القياسي من خلال حجم المبيعات، مستثنى منها ضريبة القيمة المضافة على المبيعات وغيرها من الضرائب التي تُقتطع من قيمة المبيعات. والمبيعات التي تدخل في حساب هذا الرقم القياسي هي المبيعات من السلع والخدمات السوقية التي يتم توفيرها لطرف آخر شاملة كافة المصاريف المتعلقة بالنقل والتغليف وغيرها من المصاريف المشابهة.

.EUROSTAT. 2011. *Statistics Explained* (16)

United Nations. 2010. *Indices of Distributive Trade: Handbook on Good Practices*. <http://unstats.un.org/unsd/trade/methodology%20DTS.htm>. (17)

وجرت العادة على أن تحصل البلدان على البيانات الخاصة بالمبيعات من السجلات الضريبية (السجلات الإدارية) أو من مسوح ميدانية، وبالتالي يتم مقارنة قيمة المبيعات خلال الفترة الحالية والأسعار الجارية مع قيمة المبيعات في سنة أساس معينة. كما يمكن احتساب هذا الرقم لكل من تجارة الجملة وتجارة التجزئة ولمكوناتهما أيضاً وفقاً لما يتوفر من تفاصيل حولهما.

وتتألف عملية إعداد الرقم القياسي للمبيعات من جزأين: الأول يتعلق بالمبيعات المحلية، ويشمل قياس المبيعات أو التغيرات في المبيعات المحلية التي تجري ما بين تاجر وآخر ضمن الاقتصاد المحلي، والثاني يتعلق بالمبيعات الخارجية ويقاس التغيرات في المبيعات التي تجري مع تاجر من خارج حدود الاقتصاد المحلي.

### 3- مؤشرات مجموعة الأسعار والأرقام القياسية

من أهم الأرقام القياسية الموصى بها دولياً:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يقيس التغير في أسعار مجموعة من السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك؛
- الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين، الذي يعرف وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993 بأنه السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة، مخصوماً منه ضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل؛
- الرقم القياسي للواردات وللصادرات، الذي يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات الصادرة والواردة.

وقد بينت الردود على الاستبيان أن تسعة من بلدان الإسكوا تستخدم الأرقام القياسية المناسبة كمخفضات لكل متغير في معظم الحالات، وأن 60 في المائة من البلدان تلجأ أحياناً إلى استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في إعداد تقديرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة.

### 4- مؤشرات القوى العاملة

تأتي أهمية إحصاءات القوى العاملة من كونها الأداة التي توفر صورة عن وضع العمالة في الاقتصاد، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالبطالة والعمالة ومعدلات المشاركة إضافة إلى توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتركزهم فيها. كما أن مؤشرات القوى العاملة أداة مهمة لصانعي القرارات في توجيه الموارد، نظراً لارتباطها بمتغيرات الحسابات القومية والإنتاج، الأمر الذي يبرر التأكيد عليها في كافة الأطر الإحصائية كوسيلة هامة للحصول على المعلومات المتعلقة بحركة الاقتصاد الكلي.

ومن أهم الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة، مؤشر البطالة الذي يتم تعريفه بحسب معايير منظمة العمل الدولية بأنه نسبة الأفراد في سن العمل الذين لم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، مع العلم بأنهم كانوا خلال هذه الفترة مستعدين وقادرين على العمل وقاموا بالبحث عنه. وتحسب معدلات البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي المشاركين في القوى العاملة، حيث يتم تعريف المشاركة في قوة العمل بأنها عدد الأفراد العاملين الذين هم في سن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

ونظراً لأهمية هذه الإحصاءات، فقد أفرد الإطار الخاص بالمؤشرات القصيرة الأجل الصادر عن اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة/مجموعة خاصة (المجموعة 4) تتضمن مؤشرات حول البطالة ونسبة البطالة وأعداد العاملين مصنفيين بحسب الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى معدلات الأجور وعدد ساعات العمل. ويؤكد الإطار ضرورة الحصول على مؤشرات القوى العاملة بشكل ربع سنوي مما يمكّن من الاستفادة منها بشكل فاعل في متابعة أداء الاقتصاد، والتغير الذي يطرأ على الأنشطة الاقتصادية وأثر التشغيل في هذه الأنشطة من حيث النمو أو التراجع.

## ثالثاً - التوصيات

يستلزم تعزيز القدرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية تكاتف الجهود بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والإسكوا، من أجل ضمان التطبيق الأمثل لنظام الحسابات القومية والتوصيات الدولية في هذا المجال. بالتالي، فإن على الإسكوا الاستمرار في بناء القدرات في المنطقة لمساعدة البلدان على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير المصادر والمنهجيات المختلفة لإعداد الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وضع بلدان الإسكوا في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية من حيث توفر المصادر الأساسية، وتطبيق التوصيات الدولية في هذا المجال، إضافة إلى الممارسات الدولية فيما يتعلق بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر، فأمكن استخلاص مجموعة من التوصيات بشأن تطوير ودعم الإحصاءات القائمة لدى بلدان الإسكوا، والمضي قدماً في التطوير على المديين القصير والمتوسط. وفيما يلي عرض لتلك التوصيات:

- 1- التأكيد على أهمية السجل التجاري في توفير الأطر الملائمة الأكثر دقة وذات تغطية للأنشطة الاقتصادية أوسع من تلك التي توفرها مسوح المنشآت؛
- 2- حصر مسؤولية إعداد السجل التجاري وتحديثه ضمن سلطة رسمية واحدة، لتعزيز الفائدة منه وتجنب الأجهزة الإحصائية مشكلة ازدواجية في المعلومات أو البيانات؛
- 3- تنسيق الجهود مع الجهات الرسمية المزودة للسجلات الإدارية لمواءمة التعاريف والتصنيفات المستخدمة نظراً للتناقض بين المفاهيم الإدارية والإحصائية، وضعف التكامل فيما بينها؛
- 4- انطلاقاً من أن 66 في المائة من بلدان الإسكوا تعتمد على المسوح الميدانية مصدراً للبيانات، ونظراً للتكلفة المرتفعة المترتبة على تنفيذ هذه المسوح، فإنه من الضروري أن تبدأ تلك البلدان بوضع الخطط والبرامج للاعتماد بشكل أكبر على السجلات الإدارية كمصدر أساسي للبيانات لتقليل الكلفة وزيادة الفعالية؛
- 5- الاعتماد على المعلومات والبيانات المستقاة من مصادر أخرى كضريبة القيمة المضافة التي توفر معلومات مهمة وتشكل بديلاً عن المسوح الدورية؛
- 6- تنسيق الجهود في إعداد المسوح الاقتصادية من خلال إدراج مسوح موحدة لتغطية كافة الأنشطة الاقتصادية بدلاً من المسوح المنفصلة، مما يعزز كفاءة الحصول على المعلومات الضرورية؛
- 7- الاعتماد على مصادر البيانات غير المباشرة كطريقة التدفق السلعي التي توفر معلومات حول بعض المعاملات الاقتصادية، خاصة أن بلدان الإسكوا تعاني من نقص في العديد من مصادر البيانات المستخدمة؛
- 8- إنشاء وحدات إحصائية في المؤسسات العامة والوزارات لضمان مواءمة البيانات المستقاة من هذه المؤسسات مع التعاريف والتصنيفات الإحصائية، وأن تكون تحت الإشراف الفني للأجهزة الإحصائية؛

9- تنفيذ وإعداد المؤشرات القصيرة الأجل ذات الوتيرة العالية التي توفر الأداة المعلوماتية اللازمة لتحليل الدورة الاقتصادية، ومراقبة التطورات الجارية، وتوقع الأنماط المختلفة في الاقتصاد، إضافة إلى التنبؤ بتداعيات الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية؛

10- قيام الأجهزة الإحصائية بوضع الخطط والبرامج لاستكمال إعداد المؤشرات القصيرة الأجل لأهميتها في التعامل وتقييم الأداء الاقتصادي ومعالجة الفجوات فيه، إضافة إلى تقليل حدة الأزمات الاقتصادية وتقصير مدتها؛

11- الاستناد إلى الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل الذي أقرته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنيثق من حلقات النقاش في أوتاوا، وحصص المؤشرات ذات الأولوية لتحسين إعدادها ونشرها، وتوفير المعلومات وفق الدورة المطلوبة لتحليل الأداء الاقتصادي والتنبؤ.

المصادر

المصادر العربية

- الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. 2005. استخدام الحسابات القومية في تحليل السياسات (ST/ESA/SER.F/81).
- الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. 2005. الحسابات القومية: مقدمة عملية (ST/ESA/ESA/STAT/SER.F/85).
- اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. 2004. تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية إلى الدورة الخامسة والثلاثين (E/CN.3/2004/10).
- الإسكوا، قضايا استراتيجية متصلة بالإحصاءات الرسمية في منطقة غربي آسيا: استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية الإسكوا، قدمت إلى اللجنة الإحصائية في الإسكوا في دورتها التاسعة (بيروت 13-15 تشرين الأول/أكتوبر 2010). (E/ESCWA/SD/2010/IG.4(Part II)).
- إطار الإحصاءات الرسمية: استراتيجيات لإحصاءات اقتصادية واجتماعية. ورقة مقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بناء على طلب الأمانة التنفيذية للإسكوا (أيلول/سبتمبر 2006).

المصادر الأجنبية

- ECLAC. 2003. *Statistical business registers based on administrative records* (LC/L.1892(CEA.2003/7)).
- EUROSTAT. 2010. *Business register: Recommendations manual*. European Commission.
- UNSD. 2010. *Global assessment on the availability, periodicity, timeliness and dissemination of high-frequency indicators*. Workshop on International Economic and Social Classifications. Bamako, Mali, 25-28 January 2010.
- UNSD. 2010. *International Recommendations for the Index of Industrial Production 2010* (ST/ESA/STAT/SER.F/107).
- UNSD. 2009. *International Seminar on Early Warning and Business Cycle Indicators*. Netherlands.
- ESCWA. 2011. *Data Template for High Frequency Indicators*. Expert Group Meeting on National Accounts, Amman 2011.
- ESCWA. 2009: *Study on National Accounts in the ESCWA Region-Sources and Methods* (E/ESCWA/SD/2009/16).
- UNSD. 2010. *International Standard Industrial Classification of all Economic Activities*. Revision 4 (ISIC Rev. 4) (ST/ESA/STAT/SER.M/4/Rev.4).
- United Nations. 2010. *Indices of Distributive Trade: Handbook on Good Practices*. <http://unstats.un.org/unsd/trade/methodology%20DTS.htm>.
- EUROSTAT. 2011. *Statistics Explained*. [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained).

المرفق الأول

استبيان تقييم وضع الحسابات القومية في بلدان الإسكوا

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات اللازمة لتقييم وضع الحسابات القومية والبيانات المصدرية في البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل توفير المعلومات اللازمة للتعرف على المنهجيات المعتمدة ومصادر البيانات المستخدمة لإعداد الحسابات القومية في تلك البلدان. وسيساعد توفير المعلومات المتعلقة بالمنهجيات والمصادر كلاً من هذه البلدان على وضع الاستراتيجية المناسبة لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم الاستمارة إلى عدة أقسام يتضمن كل قسم الأسئلة والإجابات المحتملة، ويطلب من كل بلد تحديد الإجابات المحتملة علماً بأنه قد تكون هناك أكثر من إجابة محتملة لبعض الأسئلة.

اسم البلد: \_\_\_\_\_

القسم الأول: الحسابات القومية

1- وضع الحسابات القومية: درجة تطبيق الحسابات القومية

لا	نعم
	هل إعداد الحسابات القومية من مسؤوليات الجهاز الإحصائي
	هل يتم إعداد تقديرات القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية
	هل يتم إعداد تقديرات القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة
	هل يتم إعداد تقديرات القيمة المضافة حسب أوجه الإنفاق بالأسعار الجارية
	هل يتم إعداد تقديرات القيمة المضافة حسب أوجه الإنفاق بالأسعار الثابتة
	هل يتم إعداد التقديرات لجميع أوجه الإنفاق بشكل مستقل
	هل البند الذي يتم تقديره كمتيق هو الإنفاق الاستهلاكي
	هل البند الذي يتم تقديره كمتيق هو التغير في المخزون
	هل البند الذي يتم تقديره كمتيق هو التكوين الراسمالي الثابت
	هل يتم إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب بنود الدخل بالأسعار الجارية
	هل يتم تقدير قيمة فائض الدخل/الدخل المختلط بطريقة البواقي
	هل حساب التوزيع الأولي للدخل متوفر على مستوى الاقتصاد
	هل حساب التوزيع الثانوي للدخل متوفر على مستوى الاقتصاد
	هل حساب استخدامات الدخل متوفر على مستوى الاقتصاد
	هل حساب رأس المال متوفر على مستوى الاقتصاد
	هل حساب الإنتاج وتوزيع الدخل متوفر لقطاع الحكومة العامة
	هل حساب الإنتاج وتوزيع الدخل متوفر لقطاع المشروعات المالية
	هل حساب الإنتاج وتوزيع الدخل متوفر لقطاع المشروعات غير المالية
	هل حساب الإنتاج وتوزيع الدخل متوفر لقطاع الأسر المعيشية
	هل حساب الإنتاج وتوزيع الدخل متوفر لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
	هل حساب رأس المال متوفر حسب القطاعات المؤسسية
	هل حسابات بقية العالم متوفرة حتى صافي الإقراض والإقراض
	هل يتم استخدام الأرقام القياسية المناسبة لكل متغير في معظم الحالات
	هل يتم استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في تقديرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة في حالات عديدة
	هل يتم إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية بشكل ربع سنوي
	هل يتم إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة بشكل ربع سنوي

لا	نعم	
		هل يتم إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب مكونات الإنفاق بالأسعار الجارية بشكل ربع سنوي
		هل يتم إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة بشكل ربع سنوي
		هل يتم استخدام أسلوب التدفق السلعي للتدقيق أو التقدير
		هل قامت الدولة بإعداد جداول العرض والاستخدام ولو مرة واحدة خلال الخمس سنوات الأخيرة
		هل يتم إعداد جداول العرض والاستخدام بشكل سنوي
		هل قامت الدولة بمراجعة المصادر والمنهجيات المتبعة في سلسلة الحسابات القومية وتعديلها خلال السنوات الأخيرة

2- المصدر الأساسي للبيانات لدى إعداد التقديرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (يمكن اختيار أكثر من إجابة إذا كان هناك أكثر من مصدر أساسي)

النشاط	مسوح ميدانية	بيانات إدارية	تدفق سلعي	مصادر أخرى
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيارات)				
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيارات)				
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيارات)				
الصناعات الاستخراجية				
الصناعات التحويلية				
التشييد والبناء				
الكهرباء والمياه				
التجارة الداخلية				
النقل البري بضائع				
النقل البري ركاب				
أنشطة النقل الأخرى				
أنشطة الخدمات المالية				
أنشطة خدمات الأعمال				
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية				
أنشطة خدمات الحكومة العامة				
أنشطة التعليم الخاصة				
أنشطة الصحة الخاصة				
المساكن التي يقطنها مالكوها				

3- طريقة التقدير المستخدمة لإعداد تقديرات القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة

النشاط	التخفيض المزدوج	التخفيض المفرد	الاستقراء	إعادة التقييم بسعر سنة الأساس	طرق أخرى
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيارات)					
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيارات)					
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيارات)					
الصناعات الاستخراجية					
الصناعات التحويلية					
التشييد والبناء					
الكهرباء والمياه					
التجارة الداخلية					



النشاط	التخفيض المزدوج	التخفيض المفرد	الاستقراء	إعادة التقييم بسعر سنة الأساس	طرق أخرى
النقل البري بضائع					
النقل البري ركاب					
أنشطة النقل الأخرى					
أنشطة الخدمات المالية					
أنشطة خدمات الأعمال					
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية					
أنشطة خدمات الحكومة العامة					
أنشطة التعليم الخاصة					
أنشطة الصحة الخاصة					
المساكن التي يقطنها مالكوها					

4- الأرقام القياسية المستخدمة في تخفيض قيمة الإنتاج أو إعادة تقييمه حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط	الرقم القياسي لأسعار المنتجين	السعر في سنة الأساس	الاستقراء بمؤشرات أحجام مناسبة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الرقم القياسي لأسعار الجملة	أرقام قياسية أخرى (التجارة الخارجية)
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيارات)						
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيارات)						
أنشطة الصيد وتربية الأسمك (الحيارات)						
الصناعات الاستخراجية						
الصناعات التحويلية						
التشييد والبناء						
الكهرباء والمياه						
التجارة الداخلية						
النقل البري بضائع						
النقل البري ركاب						
أنشطة النقل الأخرى						
أنشطة الخدمات المالية						
أنشطة خدمات الأعمال						
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية						
أنشطة خدمات الحكومة العامة						
أنشطة التعليم الخاصة						
أنشطة الصحة الخاصة						
المساكن التي يقطنها مالكوها						

القسم الثاني: السجل الإحصائي

1- الأنشطة التي تتوفر لها سجلات إحصائية للأعمال بحسب النشاط الاقتصادي

النشاط	تغطية شاملة	تغطية جزئية	غير متوفرة	ما هو الجزء غير المشمول <sup>(*)</sup>
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيارات)				
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيارات)				
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيارات)				
الصناعات الاستخراجية				
الصناعات التحويلية				
التشييد والبناء				
الكهرباء والمياه				
التجارة الداخلية				
النقل البري بضائع				
النقل البري ركاب				
أنشطة النقل الأخرى				
أنشطة الخدمات المالية				
أنشطة خدمات الأعمال				
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية				
أنشطة خدمات الحكومة العامة				
أنشطة التعليم الخاصة				
أنشطة الصحة الخاصة				
المساكن التي يقطنها مالكوها				

(\* ) الرجاء استخدام هذا العمود في حال كان السجل لا يشمل أنشطة القطاع العام.

2- مصدر المعلومات الأساسي لتوفير السجل الإحصائي بحسب النشاط الاقتصادي

النشاط	بيانات إدارية	نتائج المسوح السنوية	تعداد المنشآت المصاحب لتعداد السكان	تعداد مستقل خاص بالمنشآت
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيارات)				
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيارات)				
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيارات)				
الصناعات الاستخراجية				
الصناعات التحويلية				
التشييد والبناء				
الكهرباء والمياه				
التجارة الداخلية				
النقل البري بضائع				
النقل البري ركاب				
أنشطة النقل الأخرى				
أنشطة الخدمات المالية				
أنشطة خدمات الأعمال				
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية				
أنشطة خدمات الحكومة العامة				
أنشطة التعليم الخاصة				
أنشطة الصحة الخاصة				

المساكن التي يقطنها مالكوها		
لا	نعم	
		هل هناك جهة واحدة مسؤولة عن السجل الإحصائي
		هل يتم تحديث السجلات بشكل دوري
		هل يتم تحديث السجل من بيانات إدارية فقط
		هل يتم تحديث السجل من خلال مسح ميدانية
		هل يسمح التحديث بإدراج جميع المنشآت الجديدة العاملة فعلاً
		هل يسمح التحديث باستبعاد جميع المنشآت الخارجة من العمل
		هل يسمح التحديث بمتابعة أي تغيير في نشاط المنشآت
		هل يوفر المسح البيانات التعريفية بشكل واضح ودقيق (العنوان ووصف النشاط)
		هل يوفر السجل بيانات تعريفية يمكن من خلالها ربط المنشأة بالشركة الأم التي تتبع لها
		هل يوفر السجل بيانات دقيقة عن أعداد العاملين في كل منشأة
		هل يوفر السجل بيانات عن قيمة المبيعات أو الإيرادات التشغيلية
		هل يوفر السجل بيانات عن قيمة رأس المال
		هل يوفر السجل بيانات عن نسبة المساهمة الأجنبية برأس المال
		هل يوفر السجل تصنيفاً للمنشآت وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 2)
		هل يوفر السجل تصنيفاً للمنشآت وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 3)
		هل يوفر السجل تصنيفاً للمنشآت وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 4)
		هل تتوفر بيانات ومعلومات كافية لإعداد سجل خاص بالوحدات المؤسسية
		هل يشمل السجل جميع المنشآت العاملة في المناطق الحرة والمناطق الخاصة
		هل يشمل السجل جميع المنشآت المملوكة من قبل القطاع العام

### القسم الثالث: المسوح الاقتصادية

1 - الأنشطة التي يتم تغطيتها بواسطة المسوح الاقتصادية خلال السنوات الخمس الأخيرة

النشاط	بشكل سنوي	ربع سنوي	غير دوري	لا يتم تغطيتها
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيوانات)				
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيوانات)				
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيوانات)				
الصناعات الاستخراجية				
الصناعات التحويلية				
التشييد والبناء				
الكهرباء والمياه				
التجارة الداخلية				
النقل البري بضائع				
النقل البري ركاب				
أنشطة النقل الأخرى				
أنشطة الخدمات المالية				
أنشطة خدمات الأعمال				
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية				
أنشطة خدمات الحكومة العامة				
أنشطة التعليم الخاصة				
أنشطة الصحة الخاصة				

						المساكن التي يقطنها مالكوها
						شمولية المسح

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي	المنشآت في المناطق الحرة	الوحدات الإنتاجية التي ليس لها عنوان ثابت
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيازات)						
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيازات)						
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيازات)						
الصناعات الاستخراجية						
الصناعات التحويلية						
التشييد والبناء						
الكهرباء والمياه						
التجارة الداخلية						
النقل البري بضائع						
النقل البري ركاب						
أنشطة النقل الأخرى						
أنشطة الخدمات المالية						
أنشطة خدمات الأعمال						
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية						
أنشطة خدمات الحكومة العامة						
أنشطة التعليم الخاصة						
أنشطة الصحة الخاصة						
المساكن التي يقطنها مالكوها						

3- الاستمارة المستخدمة في المسح (يمكن اختيار أو تحديد أكثر من إجابة)

النشاط	خاصة بالمنشآت الكبيرة	خاصة بالمنشآت الصغيرة	موحدة لجميع المنشآت	مفردات المحاسبة التجارية	مفردات الحسابات القومية	تم تجربتها قبل تنفيذ المسح
أنشطة الإنتاج النباتي (الحيازات)						
أنشطة الإنتاج الحيواني (الحيازات)						
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيازات)						
الصناعات الاستخراجية						
الصناعات التحويلية						
التشييد والبناء						
الكهرباء والمياه						
التجارة الداخلية						

النشاط	خاصة بالمنشآت الكبيرة	خاصة بالمنشآت الصغيرة	موحدة لجميع المنشآت	مصطلحات المحاسبة التجارية وفق	مصطلحات الحسابات القومية وفق	تم تجربتها قبل تنفيذ المسح
النقل البري بضائع						
النقل البري ركاب						
أنشطة النقل الأخرى						
أنشطة الخدمات المالية						
أنشطة خدمات الأعمال						
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية						
أنشطة خدمات الحكومة العامة						
أنشطة التعليم الخاصة						
أنشطة الصحة الخاصة						
المساكن التي يقطنها مالكوها						

4- المتغير الذي يتم على أساسه سحب العينات (يمكن اختيار أكثر من إجابة إذا استخدم أكثر من متغير لسحب العينات)

النشاط	أعداد العاملين	المبيعات أو الإيرادات	المساحات	المنطقة الجغرافية	رأس المال	متغيرات أخرى
أنشطة الانتاج النباتي (الحيازات)						
أنشطة الانتاج الحيواني (الحيازات)						
أنشطة الصيد وتربية الأسماك (الحيازات)						
الصناعات الاستخراجية						
الصناعات التحويلية						
التشييد والبناء						
الكهرباء والمياه						
التجارة الداخلية						
النقل البري بضائع						
النقل البري ركاب						
أنشطة النقل الأخرى						
أنشطة الخدمات المالية						
أنشطة خدمات الأعمال						
أنشطة الخدمات الشخصية والترفيهية						
أنشطة خدمات الحكومة العامة						
أنشطة التعليم الخاصة						
أنشطة الصحة الخاصة						
المساكن التي يقطنها مالكوها						

المرفق الثاني

المعالم الستة لتقييم التطور

المعلم 1	المؤشرات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي	النفقات النهائية على أساس الأسعار الجارية والثابتة للنتائج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة
المعلم 2	الدخل القومي الإجمالي وغيره من المؤشرات الرئيسية	الحساب الخارجي للإيرادات الرئيسية والتحويلات الجارية، الحسابات الرأسمالية والمالية لبقية العالم
المعلم 3	حسابات القطاع المؤسسي: الخطوات الأولية	حسابات الإنتاج بالنسبة لجميع القطاعات المؤسسية، وتوليد الدخل، وتخصيص الدخل الرئيسي، والتوزيع الثانوي للدخل واستخدام الدخل، والحسابات الرأسمالية والمالية بالنسبة لقطاع الحكومة عموماً
المعلم 4	حسابات القطاع المؤسسي: الخطوات المتوسطة	توليد الدخل، وتخصيص الدخل الرئيسي والتوزيع الثانوي للدخل واستخدام الدخل والحسابات الرأسمالية للقطاعات المؤسسية بخلاف قطاع الحكومة عموماً
المعلم 5	حسابات القطاع المؤسسي: حسابات العمليات الأخيرة	الحسابات المالية لجميع القطاعات المؤسسية بخلاف قطاع الحكومة عموماً
المعلم 6	حسابات التدفقات والميزانيات العمومية الأخرى	التغيرات الأخرى في حسابات الأصول بالنسبة لجميع القطاعات المؤسسية، والميزانيات العمومية

المرفق الثالث

الإطار العام للمؤشرات القصيرة الأجل الصادر عن اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة

الدورية	المنهجية	وصف المؤشر	
المجموعة (1): الحسابات القومية			
ربعي	تقديرات أولية	الحسابات القومية الربعية: تقديرات أولية للنتائج المحلي الإجمالي	1.1
ربعي	متاح	النتائج المحلي الإجمالي مفصل لكافة بنود الإنفاق	1.1.1
ربعي	متاح	النتائج المحلي الإجمالي مفصل لكافة بنود الإنتاج	2.1.1
المجموعة (2): الإنتاج والمبيعات			
شهري	متاح	الرقم القياسي الصناعي للمجموعات الرئيسية (التعدين، الصناعة، المياه والكهرباء)	1.2
شهري	متاح	الرقم القياسي للإنشاءات	2.2
شهري	متاح	الرقم القياسي للمبيعات (تجارة التجزئة)	3.2
المجموعة (3): مؤشرات الأسعار			
شهري	متاح	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1.3
شهري	متاح	الرقم القياسي لأسعار المنتج	2.3
شهري	متاح	الرقم القياسي لأسعار الواردات	3.3
شهري	متاح	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	4.3
المجموعة (4): مؤشرات القوى العاملة			
ربعي	متاح	عدد العاطلين عن العمل البطالة	1.4
ربعي	متاح	معدل أو نسبة البطالة	2.4
ربعي	متاح	إجمالي العاملين حسب النشاط الاقتصادي	3.4
ربعي	متاح	معدل الأجر حسب ساعات العمل	4.4
ربعي	متاح	عدد ساعات العمل	5.4
المجموعة (5): مؤشرات القطاع الخارجي			
شهري	متاح	الصادرات والواردات من السلع والخدمات	1.5
شهري	متاح	وضع الاستثمار الدولي (PII)	2.5
شهري	متاح	إجمالي الأصول الاحتياطية	3.5
ربعي	متاح	الدين الخارجي (حسب القطاع والعملية الأجنبية)	4.5
المجموعة (6): مؤشرات القطاع المالي			
شهري	متاح	صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي	1.6
شهري	متاح	الإقراض المحلي للبنك المركزي	2.6
شهري	متاح	الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي	3.6
شهري	متاح	صافي الأصول الأجنبية لمؤسسات الإقراض	4.6
شهري	متاح	صافي الإقراض المحلي لمؤسسات الإقراض	5.6
شهري	متاح	الخصوم النقدية لمؤسسات الإقراض في الخارج	6.6
شهري	متاح	الموازنات العمومية للمؤسسات المالية الأخرى (أصول وخصوم حسب القطاع)	7.6
شهري	متاح	أرباح المؤسسات المالية	8.6
شهري	متاح	ديون المؤسسات المالية	9.6
المجموعة (7): مؤشرات قطاع الحكومة العامة			
شهري	متاح	الإيرادات	1.7
شهري	متاح	النفقات	2.7
شهري	متاح	صافي الموازنة التشغيلية (الإيرادات - النفقات)	3.7
المجموعة (8): مؤشرات القطاع الأسري			

الدورية	المنهجية	وصف المؤشر	
ربعي	متاح	الدخل الاسري المتاح	1.8
ربعي	متاح	الادخارات الاسرية	2.8
ربعي	متاح	الدين الاسري	3.8
المجموعة (9): مؤشرات قطاع الشركات غير المالية			
ربعي	متاح	ارباح الشركات غير المالية	1.9
ربعي	متاح	ديون الشركات غير المالية	2.9
المجموعة (10): مؤشرات السوق المالي			
شهري	متاح	سعر الفائدة (على المدى القصير والبعيد)	1.10
شهري	متاح	سعر الصرف	2.10
شهري	متاح	سعر الصرف الفعال (Effective) الاسمي والحقيقي	3.10
شهري	متاح	مؤشرات سوق رأس المال	4.10
المجموعة (11): مؤشرات السوق العقاري			
شهري	غير متاح	مؤشر مبيعات المباني الجديدة	1.11
شهري	غير متاح	مؤشر مبيعات المباني الموجودة	2.11
المجموعة (12): المؤشرات الانطباعية			
مؤشرات دورة الأعمال المركبة			3.12
شهري	تقديرات أولية	المؤشرات الرائدة (Leading Indicators)	1.3.12
شهري	تقديرات أولية	المؤشرات المصاحبة أو المتزامنة (Coincident Indicators)	2.3.12
شهري	تقديرات أولية	المؤشرات الأجلة (Lagging Indicators)	3.3.12



صدرت في الفترة الماضية توصيات ومعايير دولية تحدّد مواصفات البيانات اللازمة لإعداد الإحصاءات الاقتصادية وتقديرات الحسابات القومية في البلدان الأعضاء في الإسكوا والمصادر التي تستقى منها هذه البيانات. ولطبيعة هذه البيانات ودقة المصادر أهمية في تقييم مدى التزام هذه البلدان بتطبيق التوصيات والمعايير الدولية في العمل الإحصائي. وتتناول هذه الدراسة هذا الموضوع استناداً إلى نتائج مسح أجرته الإسكوا في عام ٢٠١١ لاستكشاف مدى توفر الإحصاءات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وتقييم عمليات إصدار الإحصاءات الاقتصادية الأساسية والحسابات القومية.

وتشمل الدراسة المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، ومؤشرات الإنذار المبكر المعتمدة دولياً باعتبارها أداة لرصد الوضع الاقتصادي ودورة الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات المستقبلية. كما تتضمن عرضاً للتوصيات الدولية والممارسات الفضلى في تحديد مصادر البيانات وإعداد المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وتحديثها. وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات انطلاقاً من واقع البلدان الأعضاء والتي يمكن أن تشكل أساساً للعمل على التحقق من مصادر البيانات وتطوير إعداد الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية.



الإسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح  
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١، فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠  
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان  
[www.escwa.un.org](http://www.escwa.un.org)

Copyright © ESCWA 2012

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/SD/2011/10  
United Nations Publication

11-0375- June 2012 - 441

